



بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في زمن التحديات



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نُبنى التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
بدأً بيد، نبنى غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/ECW/2019/4

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في زمن التحديات



الأمم المتحدة
بيروت، 2019

© 2019 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.
توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة
أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي
كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو
بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة
في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن
مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة
إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصدر صورة الغلاف: © غيدا أناني

شكر وتقدير

والسيدة ليزا جورملي (Lisa Gormley)، زميلة متخصصة في السياسات في مركز المرأة والسلام والأمن في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. ويتوجه المؤلفون بالشكر للمراجعين على مساهماتهم في إعداد الدراسة، ولا سيما المشاركين في اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في بيروت يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث تبادلوا خبراتهم ومعارفهم. ومن جانب الإسكوا، رافق إعداد الدراسة وتقديم رؤى قيمة لمختلف النسخ المعدلة من الدراسة، كل من السيد يوسف شعبتاني من شعبة القضايا الناشئة والنزاعات والسيد أسامة صفا من شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، والسيدة سهلة العروسي من جامعة كوفنتري، والسيدة نادية خليفة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أعدت هذه الدراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع مركز المرأة والسلام والأمن في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومعهد دراسات المرأة في الجامعة اللبنانية الأمريكية. والدراسة هي نتيجة جهود مشتركة للعاملين في مركز المرأة في الإسكوا، ولا سيما السيد أكرم خليفة، والسيدة ستيفاني شابان (Stephanie Chaban)، والسيدة فاطمة الزهراء لنقي، والسيد ريدان السقاف، والسيدة كيلسي وايز (Kelsey Wise)، وبإشراف السيدة ندى دروزه، وبتوجيه عام من السيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا. وتستند الدراسة إلى بحث متعمق أعدته السيدة ميرفت ر شماوي، استشارية في مجال حقوق الإنسان وباحثة ومحللة سياسات متخصصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

ملخص تنفيذي

على عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، كما تتناول كيفية بناء المنعة في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية باستخدام الإطار الذي اقترحتته "جوديث رودن" (Judith Rodin) في كتابها عن "عائد المنعة: أن تكون قوياً في عالم تسير فيه الأمور على نحو خاطئ" (The Resilience Dividend: Being Strong in a World Where Things Go Wrong, 2014). وتطبق خصائص بناء مؤسسات منيعة، وهي الوعي والتنوع والتكامل والتنظيم الذاتي والقدرة على التكيف، على عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في أربع دول (الأردن، الذي يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين؛ ودولة فلسطين، التي تخضع للاحتلال؛ وتونس، التي مرت بمرحلة انتقالية سياسية نظامية؛ واليمن، المتأثر بالصراع)، وذلك للحصول على نماذج في الممارسات الجيدة أو الفريدة.

وقد خلص التحليل إلى أن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية تتخذ باستمرار أشكالاً وولايات مختلفة لتبقي على فعاليتها في الظروف الصعبة. وفي العديد من الحالات، تُطبق بعض جوانب الإطار الذي تقترحه "رودن" لبناء المنعة بطرق فريدة ومبتكرة لضمان القدرة على مواجهة تحديات الصراع والاحتلال والانتقال السياسي النظامي. ومع ذلك، يؤكد التحليل أيضاً أنه لا آليات وطنية معنية بالمرأة في المنطقة تستخدم جميع الخصائص الخمس للمنعة في وقت واحد. ومن المأمول أن يكفل الانخراط في إطار بناء المنعة كاملاً في المستقبل، وخاصة في أوقات الاستقرار، وضع هذه الآليات في موقع قوي يمكنها من تحمل الصدمات والتحديات أثناء فترات الصراع والخطر عند حدوثها.

وفر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمعقود في بيجين (في عام 1995) الزخم الرسمي لإنشاء آليات وطنية معنية بالمرأة في الإطار الموسع لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وحدد الهدف الاستراتيجي "حاء"، بموجب الفصل الرابع، الحاجة إلى آليات مؤسسية وطنية، مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، لضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات والسياسات والبرامج الحكومية. منذ ذلك الوقت، يزداد عدد الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ويتسع نطاقها، بما في ذلك في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من وجود الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في كل مكان تقريباً، واجهت في المنطقة تحديات فريدة وشاقة منذ الانتفاضات العربية التي شاهدها الفترة 2010-2011. وبصرف النظر عن العقبات المعهودة التي تواجهها هذه المؤسسات، يجب أن تتعامل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية مع أوضاع أصبحت فيها حالات الصراع والاحتلال والانتقال السياسي، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية الشديدة، هي القاعدة. وقد تعين على بعض الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة إظهار قدرتها على الاستجابة للتغيرات في المشاهد السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية وتأثيرها على النساء والفتيات. وفي مواجهة مثل هذه التحديات، يجب أن تتطور هذه الآليات وتتكيف على نحو يضمن قدرتها على الوفاء بولايتها والوصول إلى أوسع شريحة ممكنة من النساء والفتيات. وبالتالي، يجب أن تعمل هذه الآليات على بناء المنعة.

تركز هذه الدراسة على الجانب الفريد من كيفية تأثير الصراعات والاحتلال والتحويلات السياسية النظامية

المحتويات

الصفحة

iii	شكر وتقدير
v	ملخص تنفيذي
1	مقدمة
7	1. تحديد إطار المنعة المؤسسية والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية
9	ألف. تحديد إطار المنعة المؤسسية
11	باء. تاريخ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتصنيفها
14	جيم. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية
19	2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية والسياق المتغير الذي تعمل فيه
21	ألف. سياق الهشاشة السياسية
25	باء. تدابير التقشف
27	جيم. التصورات العامة
29	3. خصائص بناء منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة
32	ألف. الوعي
34	باء. التنوع
36	جيم. التكامل
37	دال. التنظيم الذاتي
39	هاء. القدرة على التكيف
43	4. الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات
49	المراجع
53	الحواشي

قائمة الجداول

- 16 الجدول 1. قائمة بالآليات الوطنية المعنية بالمرأة المكلفة في منطقة الإسكوا
- 17 الجدول 2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة التي عدّلت ولايتها
- 26 الجدول 3. تدابير التقشف المعتمدة في دول مختارة بين أيلول/سبتمبر 2012
وشباط/فبراير 2015
- 26 الجدول 4. الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في تونس، 2011-2018

قائمة الأطر

- 13 الإطار 1. الهدف الاستراتيجي "حاء" من منهاج عمل بيجين بشأن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة
- 14 الإطار 2. تعميم منظور المساواة بين الجنسين

مقدمة

مقدمة

ألف. خلفية الدراسة

وكذلك علاقتها بالمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المحلية لحقوق المرأة.

وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المكلفة برصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء القدرات المحدودة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة على الاضطلاع بمهامها المستهدفة بموجب الاتفاقية. وقد أكدت اللجنة على أهمية إعطاء أولوية عاجلة لتعزيز القدرات المؤسسية لهذه الآليات، وتزويدها بالولاية وبالصلاحية لصنع القرار، والموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للعمل بفعالية والتأثير على صياغة وتصميم وتنفيذ السياسات العامة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁴.

والجدير بالذكر أن عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الصراع و/أو الانتقال السياسي و/أو الاحتلال، هو عامل يمكن أن يعوق أداء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. على سبيل المثال، قد تؤدي التغييرات المستمرة في الحكومة إلى تغييرات متكررة في القيادة والتنظيم داخل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، بالإضافة إلى تغييرات في ولايتها. ومنذ عام 2010، تشهد المنطقة العربية أنماطاً من العنف واضطرابات اجتماعية وصراعات نشأت عن مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أن كل دولة عربية استجابت بشكل مختلف لقضايا الحوكمة وديناميات النفوذ والوقائع الاجتماعية لمظاهر التغييرات السياسية والصراعات. وهذه العوامل المذكورة لا يمكن فصلها عن قدرة المؤسسة على التكيف والتعامل مع الوضع المتغير، وبالتالي عن

الآليات الوطنية المعنية بالمرأة هي مؤسسات تعمل تحت "فرضية أن الدولة يجب أن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز المساواة بين الجنسين"، وأن تكون بمثابة "شكل من أشكال التمثيل المؤسسي أو البيروقراطي للمرأة"¹. فوفقاً لمنهاج عمل بيجين، تشمل ولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، في جملة أمور، وضع السياسات التي تشجع النهوض بالمرأة والترويج لتنفيذها وتنفيذها ورصدها وتقييمها والدعوة وتعبئة الدعم اللازم لها². وإذا تمكنت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من العمل بأقصى إمكاناتها، تسمح لها ولاياتها بأداء العمل المحفز من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات المتعلقة بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى³. وليست الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من نوع واحد، بل تتنوع ضمن الائتلي وعشرين دولة التي تشكل المنطقة العربية، من حيث الشكل والهيكل، والتصميم المؤسسي، وهي تختلف بين وزارات ووكالات مخصصة لهذه المهمة، ووزارات ذات محافظ مدمجة، ومكاتب ضمن الحكومة المركزية أو مرتبطة بها.

ويطلب عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بفعالية استيفاء عدد من العوامل بما في ذلك الوضوح في تحديد المهام والصلاحيات، وكفاية الموارد المالية والبشرية، ومتانة الالتزام السياسي، وموقع هذه الآليات على أعلى المستويات الحكومية. وتعتمد فعالية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على الإطار الذي تعمل فيه، بما في ذلك وضع المالية العامة للدولة، وهيكلها الاقتصادي واستقرارها السياسي،

تعتمد على إطار الآليات الوطنية المعنية بالمرأة الذي حدده "شيرين راي" (Shirin M. Rai, 2003) في بحثها عن الآليات القوية المعنية بقضايا الجنسين. وتقييم "شيرين راي" لهذه الآليات، الذي تم تقديمه خلال اجتماع فريق خبراء حول "الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين" في عام 1998، والذي نظمته شعبة النهوض بالمرأة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جرى تعميمه ضمن النتائج المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في عام 1999 (1999/2) بشأن الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. واشتملت مساهمة "راي" على توصيات لمواصلة تنفيذ منهاج عمل بيجين. وبناءً على تحليلها، تقترح الدراسة تصميماً لتعزيز منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة، ولا سيما في ما يتعلق بولايتها وهيكلها، وقدراتها ومواردها، وغير ذلك من العناصر.

وتعتمد هذه الدراسة على أربعة أمثلة متنوعة ومتمايزة من الدول لتسليط الضوء على الأساليب المختلفة التي استخدمتها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في أوقات عدم الاستقرار. وتتناول الدراسة كذلك التقنيات التي استخدمتها هذه الدول، وإذا طبقت خلال أوقات الاستقرار، ستسهم في إنشاء مؤسسات منيعة. وعلى الرغم من أن اختيار الدول في دراسات الحالة ليس شاملاً، تقدم كل دولة سياقاً مختلفاً من عدم الاستقرار لعمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وتشمل هذه الأمثلة الأربعة تجارب اليمن (المتأثر بالصراع)، والأردن (المتأثر بتداعيات الصراع في الجمهورية العربية السورية)، ودولة فلسطين (تحت الاحتلال)، وتونس (التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية نظامية).

وتقر الدراسة بأنه خلال حالات الصراع أو الاحتلال أو فترات الانتقال السياسي النظامي، تتأثر كثيراً قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على العمل وتنفيذ ولايتها. لذلك، توضح الدراسة أن المنعة المؤسسية

دورها المركزي في النهوض بوضع المرأة وخطة المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني.⁵

باء. نطاق الدراسة والفرض منها

برز مفهوم "المنعة" كنهج بالغ الأهمية لتعزيز فهم قدرة أي نظام على التعامل مع الضغوط والتحديات الخارجية والتكيف معها.⁶ في هذا السياق، تبحث الدراسة في تأثير الصراع والاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والانتقال السياسي النظامي على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية. كما تتناول الدراسة العوامل التي ساهمت في منعة هذه الآليات، بما في ذلك كيفية استجابتها للتحديات التي تؤثر على قدرتها على النهوض بمهامها، باستخدام إطار المنعة الذي اقترحه "جوديث رودن"، رئيسة مشاركة للجنة مدينة نيويورك 2100 (NYS2100) التي أنشئت في أعقاب إعصار "ساندي" لجعل ولاية نيويورك أكثر منعة. وقد اعتمدت "رودن" في كتابها عن عائد المنعة على تجاربها وملاحظاتها على المستوى الفردي والمجتمعي والمستوى التنظيمي لتحديد ما تكون عليه المنعة. وبحسب "رودن"، تعني المنعة، التحلي بالوعي، والقدرة على التكيف، والتنوع والتنظيم الذاتي. وكل هذه الخصائص موجودة بدرجات متفاوتة، وفي مظاهر مختلفة، في جميع الكيانات المنيعة.⁷ وقد اختير هذا الإطار لإمكانية تكيفه مع السيناريوهات والمؤسسات المختلفة. علاوة على ذلك، ينطوي هذا الإطار، الذي يهدف إلى تطوير "عائد المنعة"، على إمكانية تمكين كيانات مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية، في حال تعرضت لعدم الاستقرار على مدى أعوام في المستقبل.

وتحدد الدراسة نقاط القوة والثغرات في استجابات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، والخيارات التي اتخذت على المستوى الوطني لتعزيز منعتها. كما أنها

والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في أوائل عام 2018 للحصول على معلومات حول طبيعتها وهيكلها وولايتها ومشاركتها في تطوير خطط العمل الوطنية ضمن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إن وجدت. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من بين 18 دولة عضو في الإسكوا، لم تجب سوى 11 عن الأسئلة المتعلقة بوضع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وتستفيد هذه الدراسة أيضاً من سلسلة من المقابلات المتعمقة التي أجريت مع أعضاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الأردن وتونس ودولة فلسطين واليمن، إلى جانب كيانات وطنية ودولية أخرى فاعلة في هذه البلدان وتعمل مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وقد هدفت المقابلات إلى توفير فهم أفضل لولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وعلاقتها، وميزانياتها، وما تعتمد من استراتيجيات وبرامج مختلفة، والدعم السياسي، وعلاقات العمل مع المجتمع المدني ومشاركاتها في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد ساهمت المعرفة المكتسبة من المقابلات في توفير فهم أفضل لكيفية استجابة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة الأربعة، التي جرت دراستها، للسياقات الصعبة التي تعمل فيها، والتقنيات المستخدمة لمواصلة العمل وإنجاز مهامها في ظل الاحتلال وأثناء الصراع وخلال الانتقال السياسي النظامي. وقد نوقشت النتائج الأولية للدراسة في اجتماع لفريق خبراء نظمته الإسكوا في بيروت، يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2018 وحضره خبراء إقليميون ودوليون بهدف استيفاء النواقص التحليلية في الدراسة وتحسين نوعيتها. كما استفادت الدراسة من خبرة المراجعين الداخليين والخارجيين.

وقد واجهت منهجية البحث بعض القيود بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تعمل فيها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. أولاً، محدودية المعلومات والبيانات المتاحة عن الدول التي تمر بصراعات وتحولات

وألية التكيف تختلف وفقاً للديناميات السياسية في كل سياق. ويوضح كل مثال أن المسارات المؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة تحدد بقدرتها على التعامل مع التحجيم والتهميش الحكومي والتوترات السياسية وعدم استقرار الموارد، كما يعرض السيناريوهات المالية وغير المالية المختلفة التي تعتمد عليها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لبناء منعها وقدرتها على الاستجابة أثناء الأزمات.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين، الذي لا يزال يمثل خارطة الطريق الرئيسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تطوير الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وتتزامن الدراسة أيضاً مع الذكرى الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن⁸، وأيضاً الذكرى الخامسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو إلى زيادة الاستثمارات لسد الفجوة بين الجنسين وتعزيز الدعم للمؤسسات في العمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁹. ويتيح التقاء هذه المعالم الرئيسية فرصة نادرة لمراجعة السياسات الواردة في هذه الأطر التي تشكل النهج الذي تتبعه الدول تجاه عمل ودور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، لا سيما في ما يتعلق بدور المؤسسات خلال فترات الصراع وما بعدها.

جيم. المنهجية

تعتمد الدراسة على المعلومات والبيانات التي تم جمعها من عدة مصادر، وعلى مراجعة مكتبية للأدبيات التي تتناول المؤسسات في أوقات الانتقال والصراع، وخلفية التحديات للمنطقة العربية والمناقشات الحالية حول أطر المنعة. كما تستفيد من مسح اشتركت فيه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

من خلال توفير خلفية مفاهيمية عن "المنعة المؤسسية"، ويناقد ما تتعرض له مؤسسات الدولة العاملة من تأثير في السياقات الصعبة. كما يناقد الفصل بإيجاز دمج الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المعايير والأطر الدولية ذات الصلة.

ويركز الفصل 2 على مناقشة المنعة المؤسسية، وعلى استعراض تجارب دول معينة من المنطقة العربية. ويقدم الفصل معلومات حول العديد من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ثم يركز على أربعة أمثلة محددة: حالة اليمن، كمثل على الصراع المستمر؛ والأردن، كمثل لدولة متأثرة بالصراعات المجاورة؛ ودولة فلسطين، كمثل فريد للاحتلال؛ وتونس، كمثل على دولة تمر بمرحلة انتقالية سياسية نظامية.

ويعتمد الفصل 3 على الفصلين السابقين ويوفر مناقشة عملية موجهة نحو السياسات بشأن تعزيز منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وكيف أن هذه الجوانب تمكّن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من الاضطلاع بدورها في أوقات الصراع والاحتلال و/أو الانتقال السياسي النظامي. ويوضح الفصل عناصر المنعة ويقدم أمثلة على كيفية تمكين هذه العناصر الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من القيام بعملها في الممارسة العملية. وتختتم الدراسة بتوصيات متعلقة بالسياسات مقدمة إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، والجهات المانحة.

سياسية في المنطقة، مما قلص نطاق الدراسة إلى أربعة بلدان تمكّن الإسكوا من الوصول إليها، على الرغم من صعوبة ذلك كما في حالة اليمن. وفي كل من تونس واليمن، لم تكن المقابلات وجهاً لوجه ممكنة واعتمد الخبير الاستشاري الذي نظم المقابلات على التواصل عبر برنامج Skype، الذي تأثر بدوره بمستوى جودة اتصال الإنترنت. ثانياً، على الرغم من المقابلات العديدة التي أجريت مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، فإن عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كان أقل مما يسمح بفهم متعمق وشامل لآراء منظمات المجتمع المدني بشأن علاقتها مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

أخيراً، وعلى الرغم من تمكّن فريق الدراسة من جمع وتقديم البيانات الثانوية والإشارة إليها حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي تمر بصراعات، إلى جانب بعض المعلومات حول وضع النساء والفتيات وتأثير الصراعات عليهن، لا تزال هناك ندرة في البيانات. وقد أثر ذلك على القدرة على الفهم الكامل لوضع الدول التي شاركت في الدراسة.

دال. الخطوط العريضة للدراسة

بالإضافة إلى هذه المقدمة، تتضمن الدراسة ثلاثة فصول وتختتم بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات. يحدد الفصل 1 المشهد

1. تحديد إطار المنعة المؤسسية
والآليات الوطنية المعنية
بالمرأة في المنطقة العربية

1. تحديد إطار المنعة المؤسسية والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية

وفي الدول التي يتواصل فيها الصراع، وحتى تلك التي تجاوزت عدم الاستقرار أو في معرض الخروج منه، فإن مسار التنمية، بما في ذلك الحوكمة، يتأثر سلباً. وفي البلدان التي يستمر فيها الصراع، تتفكك المؤسسات، وغالباً ما يتم توجيه الأموال العامة نحو العسكرية والجهود المتعلقة بالأمن على حساب المؤسسات العامة، مما يسهم في تضاؤل ثقة السكان في هذه المؤسسات. وتميل الصراعات إلى إضعاف المؤسسات، مما يجعلها غير قادرة إلى حد كبير على النهوض بولايتها، وتحدي في الوقت نفسه من استجابتها لقضايا السلام والأمن لا سيما عندما تكون الحاجة ماسة إلى ذلك. وفي العديد من البلدان الأخرى التي خرجت من صراعات مع هياكل جديدة ومختلفة للسلطة، قد تنحو المؤسسات إلى الإقصاء والضعف وعدم الفعالية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى القيود المفروضة على ولايتها، واعتماد أساليب مجزأة، وضعف التنسيق مع القطاعين الحكومي وغير الحكومي وبينهما، فضلاً عن تناقص الموارد. في هذه الحالة، تكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، على وجه الخصوص، في وضع غير مؤات.

ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات التي تكون فيها المؤسسات هشة بطبيعتها ستتأثر أكثر بالاضطرابات، مما يجعل من الصعب تعافيها بعد ذلك. بالتالي، تصبح المنعة، خاصة في فترات الصراع أو الاحتلال أو الانتقال السياسي النظامي، عاملاً هاماً في بناء مؤسسات فعالة والحفاظ عليها.

يعرض هذا الفصل الإطار الأساسي للنقاش حول أهمية المنعة لأي مؤسسة، لا سيما الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، التي تمارس وظيفتها في ظل أوضاع غير مستقرة في المنطقة العربية. ويناقش الفصل بعد ذلك تاريخ ونماذج الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على مستوى العالم وداخل المنطقة العربية.

ألف. تحديد إطار المنعة المؤسسية

تعرف المؤسسات على أنها كيانات تنظيمية، معيارية، وثقافية معرفية توفر، بموجب ما يرتبط بها من أنشطة وموارد، استقراراً للحياة الاجتماعية ومعنى لها¹⁰. وتوفر المؤسسات قواعد نظامية وغير نظامية للعمل، بالإضافة إلى آليات تنظيمية تنفذ مثل هذه التوجيهات¹¹. وتميل الأدبيات الحالية للحوكمة إلى التركيز على أربع فئات من المؤسسات، وهي: قطاع الأمن، والقضاء، والإدارة العامة، والسياسة. ويُذكر أن مؤسسات الإدارة العامة، بما فيها تلك المكلفة بالسياسات العامة، مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، تشكل العنصر الأساسي للدولة، وهي بالغة الأهمية لاستقرار الدولة وتطورها وسلامها. وتؤدي تلك المؤسسات دوراً حاسماً في إدارة التغييرات الناتجة عن الأطر الصعبة للعمليات التشغيلية، خاصة تلك المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات. ومن أجل وضع سياسات فعالة، يتعين على مؤسسات الإدارة العامة تنمية القدرات التقنية اللازمة للتعامل مع هذه الأنواع من العقبات.

هذه الكيانات. فالمؤسسات الراسخة الكيان التي تحافظ على سمات الشمولية والمساءلة والشرعية والشفافية والإنصاف والكفاءة والفعالية تعتبر أكثر منعة لأنها تفرض عناصر تنظيمية ومعيارية ومعرفية ثقافية، تدوم حتى بعد وقوع كارثة ما. وبعد حدوث اضطرابات كبيرة، تستمر المؤسسات التي تغلبت على الأوضاع في تزويد الجهات الفاعلة بالمعلومات والاستراتيجيات وخطط العمل والهياكل التنظيمية، ما يحول دون الانهيار المؤسسي الكامل ويسهل إعادة تفعيل المؤسسات، وهو ما تعجز المؤسسات الهشة عن القيام به. لهذا السبب، تتطلب المنعة المؤسسية أن تكون المؤسسات مجهزة بآليات داخلية لتعزيز منعتها لتكون أقل تأثراً بأي اضطراب وأكثر قدرة على التعافي منه أو التكيف مع عواقبه.

ويترتب على ذلك أن الاستثمار في بناء منعة المنظمات ينبغي أن يكون أولوية لكل شخص، وأن بناء المنعة، كمفهوم وممارسة، يمكن تعلمه وتطويره. ومع ذلك، هناك ميل للتفكير في ضرورة توفر المنعة فقط عند وقوع حدث أو صدمة. ولا ينبغي أن يكون هذا هو الحال، لأن هناك حاجة إلى الاستثمار في الاستعداد واستباق الاضطرابات، لا سيما في المؤسسات التي تساعد المجتمعات على التخفيف من الصدمات والاضطرابات والاستجابة لها والتغلب عليها.

وبينما تتجلى القدرات المتعلقة بالمنعة في مجموعة كبيرة من الإجراءات، هناك بعض الصفات الخاصة بتلك الاستجابات والإجراءات التي تشترك فيها جميع أنواع الكيانات في السياقات القائمة والناشئة. ولا ينبغي النظر إلى مفهوم "المنعة المؤسسية" بمعزل عن المناقشات الأخرى حول التطوير التنظيمي. ويجب أن يقدم هذا المفهوم تحليلاً أعمق للعوامل التي تساهم في ازدهار المؤسسات، بدلاً من اتباع نهج تكنوقراطي، أو فرض نموذج "واحد يناسب جميع الأوضاع" على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

وتشير المنعة، كمفهوم، إلى قدرة نظام أو مؤسسة أو فرد على الحفاظ على غرضه الأساسي ونزاهته في مواجهة الظروف المتغيرة بشدة¹². وتميل التعاريف الأخرى إلى الالتقاء حول مفهوم قدرة النظام على التعامل مع الضغوط الخارجية والتكيف معها¹³. وقد طبق هذا المفهوم على مجموعة متنوعة من التخصصات مع تناول كيفية تعامل الأفراد والشركات والمؤسسات والبيئة مع التحديات، مثل تغير المناخ واستنفاد الموارد الطبيعية وعدم اليقين في الأسواق المالية بشكل عام. وتستخدم هذه الدراسة تعريف "رودن" للمنعة على أنها قدرة أي كيان، سواء كان فرداً أو مجتمعاً أو منظمة أو نظاماً طبيعياً، على الاستعداد لمواجهة الاضطرابات، والتعافي من الصدمات والضغوط، والتكيف والنمو بعد التعرض لاضطرابات. ومع بناء المنعة، يصبح أكثر قدرة على منع أو تخفيف الضغوط والصدمات التي يمكن التعرف عليها، وأكثر قدرة على الاستجابة لتلك التي لا تستطيع التنبؤ بها أو تجنبها. ويمكن أيضاً تطوير قدرة أكبر على الارتداد من الأزمة واستخلاص الدروس منها واستعادة النشاط. وفي الحالة المثلى، يصبح الكيان أكثر براعة في إدارة الاضطرابات وأكثر مهارة في بناء المنعة، فيتمكن من خلق فرص جديدة والاستفادة منها في الأوقات الجيدة والسيئة. هذا هو عائد المنعة، وهو يتعلق بتحقيق تحول كبير يحقق فوائد حتى عندما لا تحدث الاضطرابات¹⁴. وتوظف الدراسة أيضاً إطار "رودن" استناداً إلى الخصائص الخمس التي تعتبر ضرورية لأي مؤسسة لتصبح منيعة، وهي أن تتسم بالإدراك والتنوع والتكامل والتنظيم الذاتي والقدرة على التكيف، وهي خصائص تبني مجتمعة مؤسسات أكثر منعة.

وبالتالي، فإن السلوكيات التنظيمية التي تعتمد عليها المؤسسات لتظل قادرة وذات حيوية أثناء الاضطرابات الكبيرة، تبني "المنعة المؤسسية" على نحو فعال. ويختلف هذا الجهد وفقاً للحالة والقدرة المترسخة وقرارات القيادة والسجل التاريخي لمثل

الأطفال، التي تتفاقم عادةً في حالات الصراع. من جانب آخر، تتمثل التحديات الأخرى المرتبطة بالصراع التي تواجهها المرأة في تقييد حرية الحركة والسجن السياسي وعدم القدرة على تسجيل الأطفال في حالات النزوح الداخلي أو اللجوء. ويصبح تعزيز المنعة خياراً صحيحاً يسمح للآليات الوطنية المعنية بالمرأة بالوفاء بولايتها والاستجابة للاحتياجات الناشئة للمرأة في حالات الصراع والاحتلال وعدم الاستقرار والانتقال السياسي.

باء. تاريخ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتصنيفها

انبثقت الحركة العالمية لإنشاء الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة، لا سيما في منتصف سبعينيات القرن العشرين خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (1975-1985). وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول قد أنشأت آليات وطنية قبل هذا الحدث؛ وتشمل هذه الآليات سياقات متنوعة مثل أوروبا (المملكة المتحدة)¹⁷ وأفريقيا (تونس، وليبيريا، ومصر)¹⁸ وآسيا (الفلبين، وفييت نام) ومنطقة البحر الكاريبي (جامايكا)¹⁹.

وقد أوصى المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة المنعقد في المكسيك في عام 1975 بأن تنشئ جميع الحكومات آلية لتعزيز وضع المرأة، لأن إضفاء الطابع المؤسسي على اهتمامات المرأة على جميع مستويات السياسة كان هدفاً للحركات النسائية في جميع أنحاء العالم. وقد جاء الزخم لإنشاء مثل هذه الآليات من نموذجي دور المرأة في التنمية ومشاركة الجنسين في عملية التنمية، في السبعينيات والثمانينيات. وكان إنشاء آلية محددة ملحقة بالحكومة وسيلة لتطوير بُنى أساسية حكومية وغير حكومية نظامية، يمكن أن

وقد تطرح السياقات السياسية المختلفة التي تعمل في ظلها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة تحديات كبيرة. فمنذ عام 2002، بين تقرير التنمية الإنسانية العربية الدور المركزي لإصلاح الإدارات العامة في المنطقة العربية¹⁵. والمؤسسات في العديد من الدول العربية ضعيفة الأسس، وبالتالي يمكن التلاعب بها أو تغييرها بسهولة. علاوة على ذلك، كانت هذه المؤسسات في حالة هشّة مستمرة بسبب الفساد والنفوذ السياسي وضعف سيادة القانون والافتقار إلى الشفافية وعدم فعالية الحوكمة وآليات المساءلة. كما أشارت مطبوعات الإسكوا الأخيرة إلى أنه على الرغم من إعطاء الأولوية للتحديات الاقتصادية والسياسية في الخطط الإقليمية والوطنية، فإن إرث المؤسسات الضعيفة يؤدي إلى تفاقم الوضع ويعوق نجاح السياسات العامة التي تهدف إلى مواجهة هذه التحديات¹⁶. ويعد كل من السياق السياسي والقيادة السياسية والبيروقراطية، والتصميم المؤسسي، من الاعتبارات المهمة التي تفسر الحدود التي يمكن تحقيقها في إطار المؤسسات القائمة.

ونظراً للعديد من الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2010، أصبحت الأنظمة الاقتصادية مثقلة بأعباء كبيرة، وواجهت هياكل الحوكمة ضغوطاً كثيرة، وتعرض التماسك الاجتماعي للإجهاد وخضع لاختبارات صعبة متكررة. ومع أن التحديد الدقيق لتكلفة الاضطرابات يطرح تحدياً كبيراً، لا ينبغي الاستخفاف بالخسائر الفادحة التي تتحملها الدول. علاوة على ذلك، فإن التأثير غير المتناسب لهذه التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النساء والفتيات يستدعي اتباع نهج يركز على المساواة بين الجنسين. ويعد ذلك مهماً بشكل خاص بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة للمرأة في المنطقة في أعقاب حالات عدم الاستقرار السياسي. وترتبط هذه الاحتياجات إلى حد كبير بالتمييز بين الجنسين قبل الصراع في كل من القانون والممارسة، على سبيل المثال القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة وزواج

الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في إطار أوسع من إعلان ومنهاج عمل بيجين بموجب المادتين 201 و202 (الإطار 1). وأكد منهاج العمل على أهمية إعطاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة المسؤوليات الرئيسية عن ضمان دمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والخطط الحكومية على جميع المستويات²⁵. ويحدد الهدف الاستراتيجي "حاء" من منهاج عمل بيجين إلى الحاجة إلى آليات مؤسسية وطنية، مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، تضمن تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ومن الناحية المثالية، تعمل هذه الآليات كمجموعة من الهياكل المتسقة داخل وخارج الحكومة، بهدف تحقيق المساواة للمرأة²⁶. وينبغي أن يتضمن ذلك استحداث أو تعزيز أجهزة وطنية وهيئات حكومية أخرى؛ ودمج منظور المساواة بين الجنسين في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع؛ وتوفير البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس ونشرها لأغراض التخطيط والتقييم.

وجاء إنشاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لسد الفجوة المؤسسية في العمل على المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وللعمل على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي مكنت الحكومات من اعتماد الاستراتيجيات اللازمة للنهوض بحقوق المرأة. وقد كان من المتوقع أن تنشأ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على مستوى عالٍ داخل الحكومة، وأن تتمتع بالموارد والالتزامات والصلاحيات الكافية للأغراض التالية: (أ) تقديم المشورة بشأن تأثير جميع سياسات الحكومة على المرأة؛ (ب) رصد وضع المرأة؛ (ج) المساعدة على صياغة سياسات جديدة وتنفيذ الاستراتيجيات والتدابير على نحو فعال للقضاء على التمييز.

تبدأ في العمل كأساس لنظام دولي للمساواة بين الجنسين²⁰. كما أن تحول المجتمع يتطلب تحسين وضع المرأة بالنسبة للرجل، من أجل تحقيق الإنصاف واحترام حقوق الإنسان لكل من المرأة والرجل، وكان تمكين المرأة عنصراً حاسماً في نموذج تحدى منظومة السلطة والمكانة والامتياز في السعي إلى تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة²¹.

وفي المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة الذي عقد في نيروبي في عام 1985، طُرح تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين، كاستراتيجية رئيسية للآليات الوطنية، على النحو المبين في استراتيجيات نيروبي التطلعية²². وكان التعميم بمثابة شكل من أشكال إضفاء الطابع المؤسسي، بدلاً من دمج قضايا الجنسين حسب الاقتضاء، ودعت إليه سياسات دور المرأة في التنمية ومشاركة الجنسين في عملية التنمية. وهدف تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين إلى النظر إلى أبعد من الترويج للمشاريع والبرامج الخاصة بالمرأة، وتناول قضايا الجنسين في جميع القطاعات والوزارات والإدارات. وقد يعني هذا بدوره تحولاً في الهياكل المؤسسية للحكومة والدولة، ويتطلب اهتماماً خاصاً بالروابط بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وغيرها من مجالات الحكومة²³.

وإزداد الزخم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وبحلول نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام 1985، أنشأت 127 دولة عضواً آليات وطنية، وذلك عملاً بتوصيات منهاج عمل بيجين، وشملت الخطوات الرامية إلى تحسين وضع المرأة تعديل السياسات العامة، والتغيير القانوني والتشريعي، والتغيير المؤسسي، والتغيير البرامجي، والتغيير في توليد المعرفة والبيانات المصنفة حسب الجنس ونشرها²⁴.

ومهد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين (1995) الطريق لتوجيه الدعوة الرسمية إلى

الإطار 1. الهدف الاستراتيجي "حاء" من منهاج عمل ييجين بشأن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

201. تعتبر الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة.

وتشمل الشروط اللازمة لأداء هذه الأجهزة الوطنية لمهامها ما يلي:

- (أ) وجودها في أعلى مستوى ممكن داخل الحكومة تحت مسؤولية وزير في مجلس الوزراء؛
- (ب) إيجاد آليات أو عمليات مؤسسية تيسر، حسب الاقتضاء، لا مركزية التخطيط والتنفيذ والرصد بهدف إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من القاعدة إلى القمة؛
- (ج) كفاءة وجود موارد كافية من حيث الميزانية والقدرة المهنية؛
- (د) إتاحة فرصة للتأثير على وضع جميع السياسات العامة الحكومية.

202. ويتعين على الحكومات والقطاعات الأخرى، لدى معالجتها لمسألة الآليات التي تدعو إلى النهوض بالمرأة، تشجيع اعتماد سياسة عامة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة السياسات والبرامج بحيث يجري، قبل اتخاذ القرارات، تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل.

الأهداف الاستراتيجية

- حاء 1. استحداث أو تعزيز أجهزة وطنية وهيئات حكومية أخرى.
- حاء 2. إدماج المنظورات التي تراعي الفروق بين الجنسين في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع.
- حاء 3. توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط والتقييم.

بين وزارات ومكاتب وإدارات ومديريات. وفقاً لذلك، قد تتواجد داخل مكتب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء؛ أو تكون حقيبة ضمن وزارة الدولة أو الإدارة المحلية؛ أو تكون وزارات في حد ذاتها. وتختلف أيضاً ولايات هذه الآليات ومسؤولياتها ومواردها²⁸. وفي معظم الدول، تشكل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة جزءاً من الهيكل الحكومي. وفي دول أخرى، قد تكون خارج الحكومة ولكن لا تزال معترفاً بها، وتضطلع بمسؤولية الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في المحافل الوطنية والدولية. وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار هذه الهيئات أكثر استقلالية، أو أقل نفوذاً، وفقاً لقدرتها على التفاوض حول الحدود السياسية، لتصبح فعالة في تحسين وضع المرأة²⁹. وبالتالي، لا يتوفر نهج واحد يناسب جميع الأوضاع لإنشاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

يمكن عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة الحكومات من اعتماد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط اللازمة، مع العمل عن كثب مع مؤسسات الدولة الأخرى لضمان تعميم قضايا الجنسين في عمل الحكومة²⁷. ويوضح الإطار 2 أهمية تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين كأداة رئيسية لمعالجة قضايا الجنسين والنهوض بحقوق المرأة. وفي حين يجب أن تستكمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بمؤسسات وطنية فعالة لحقوق الإنسان ومجتمع مدني قوي، تؤدي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة دوراً فريداً من حيث وضعها بين المؤسسات الحكومية وولاياتها المتخصصة بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

ويمكن أن تتخذ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة أشكالاً مختلفة وفقاً للسياق وتختلف

الإطار 2. تعميم منظور المساواة بين الجنسين

"[نطلب] إلى الدول ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة أن تنفذ منهاج العمل، وبخاصة عن طريق انتهاج سياسة نشطة ومرئية مؤداها إدماج منظور نوع الجنس في مجرى الحياة العام على جميع المستويات، بما في ذلك إدماجه في عمليات تصميم جميع السياسات ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء، لكفالة التنفيذ الفعال للمنهاج".

قرار الجمعية العامة 50/203، متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

مراعاة المساواة بين الجنسين هي عملية تقييم الانعكاسات على النساء والرجال نتيجة لأي عمل مخطط، بما في ذلك التشريعات، يجعل من اهتمامات وتجارب النساء والرجال أبعاداً أساسية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة، ويتوقف عدم المساواة.

استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها 1997/2

الوطنية المعنية بالمرأة تحديات متباينة تعتمد على الموقع والثروة الاقتصادية والهيكل الحكومي والاستقرار السياسي والتغيرات الاجتماعية والثقافية. وينطبق هذا بشكل خاص على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة التي تعمل في بيئات مليئة بالتحديات حيث يكون الصراع أو الاحتلال أو الانتقال السياسي النظامي من الوقائع اليومية، وتزداد بالتالي الحاجة إلى تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والاستجابة للأحداث بما يراعي الفوارق بين الجنسين. ومن ثم، يكون أمام الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في البيئات المتقلبة أو الانتقالية مجموعة مختلفة من القيود والفرص التي يجب أخذها في الاعتبار مقارنة مع الآليات التي تعمل في ظل ظروف مستقرة نسبياً.

وفي حين يمكن أن تتخذ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة أشكالاً متعددة وأن تختلف مهامها، حددت "راي" خمسة عناصر أساسية لجميع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، بغض النظر عن السياق، من أجل فعالية عملها:

- الموقع [على مستوى عال] ضمن التسلسل الهرمي لصنع القرار [والسلطة] للتأثير على سياسة الحكومة؛
- الوضوح في تحديد الولاية والمسؤولية الوظيفية؛
- الروابط مع مجموعات المجتمع المدني الداعمة للنهوض بحقوق المرأة وتعزيز مكانتها؛
- الموارد البشرية والمالية؛
- مساءلة الآلية الوطنية نفسها³⁰.

جيم. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية

ترك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين انطباعاً راسخاً لدى الناشطين في مجال حقوق

وقد أيدت الأمم المتحدة هذه المعايير في الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في عام 1999 (1999/2) بشأن الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة في توصياتها. ومع ذلك، فإن مسائل السياق لها تأثيرها، حيث تواجه الآليات

والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية تتخذ حالياً هياكل مختلفة. ففي بعض الدول، تعمل هذه الآليات كوزارات كاملة إما لها ولاية قائمة بذاتها مخصصة تحديداً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (كما هو الحال في دولة فلسطين) أو لديها حقائب وزارية أوسع و/أو مشتركة تشمل شؤون المرأة بالإضافة إلى ولايات أخرى (كما هو الحال في تونس والمغرب). وفي بلدان عربية أخرى، تتخذ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة شكل مؤسسات شبه حكومية (الأردن، والبحرين، والكويت، ومصر، واليمن)³⁴. أما لبنان فهو حالة منفردة، حيث تتقاسم وزارة الدولة لتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب³⁵، واللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية محفظة المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك، فإن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، تعد عموماً محدودة القدرة مقارنةً بالمؤسسات الأخرى، وهو مصدر قلق تواجهه أيضاً الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في سياقات خارج المنطقة العربية. وتقوم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بصعوبة بتنفيذ مهامها لعدة أسباب: قد يكون عملها معزولاً ومهمشاً؛ ووجود هياكل يسيطر عليها الرجال إلى حد بعيد؛ وعدم إيلاء الاهتمام لقضايا المرأة في سياق الأزمات الاقتصادية والصراعات التي تواجهها بعض الدول العربية³⁶. وفي بعض السياقات، تكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة مجرد عمل رمزي، وهو ما ينعكس منذ البداية في الضعف المقصود في تصميم هذه الآليات ضمن الهيكل المؤسسي الأكبر. وفي المنطقة العربية، واجهت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة تحديات مختلفة منذ إنشائها، منها التعامل مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية الراسخة، وضعف الهياكل المؤسسية الداخلية، ومحدودية الموارد البشرية والمالية، والمقاومة الثقافية والاجتماعية³⁷. وقد تعين على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة العمل في إطار

لا يوفر لها القدر الكافي من الدعم، ويتمثل في قلة التمويل وكثرة العقبات التشريعية.

المرأة، والمجتمع المدني، والحكومات في المنطقة العربية، إذ اجتمعوا في محاولات إنشاء آليات وطنية مختلفة المعنية بالمرأة للعمل مع الدول الأعضاء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تبني منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الرغم من العديد من التحفظات.

وقبل انعقاد مؤتمر بيجين، اقتصر وجود الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية بشكل أساسي على الإدارات أو المديريات أو الوحدات التابعة للوزارات ذات الولاية الواسعة مثل وزارات التنمية الاجتماعية. ويشير تقرير عن مؤسسات الوطنية المعنية بشؤون المرأة لعام 2010 إلى النمو التدريجي لمثل هذه الكيانات منذ عام 1967، عندما أنشأت الجمهورية العربية السورية الاتحاد العام للمرأة السورية كجزء من السلطة التنفيذية والتشريعية³¹. وتبعتها مصر في عام 1970 بإنشاء مديرية شؤون المرأة داخل وزارة الشؤون الاجتماعية. واتخذت دول أخرى في المنطقة خطوات مماثلة كرد فعل على المؤتمرات الدولية للمرأة التي بدأت في عام 1975³².

ومنذ عام 1995، أبدت الحكومات في المنطقة العربية التزامات أقوى بدعم إنشاء آليات وطنية معنية بالمرأة، بما في ذلك رفع مستوى العديد منها من لجان أو مجالس إلى وزارات. وكانت لهذه المؤسسات، في العديد من المناسبات، روابط قوية مع هياكل السلطة في بلدانها بالنظر إلى أنه في كثير من الحالات كانت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ترأسها السيدات الأوائل في الدول، مما كفل لها دعماً سياسياً أقوى. وبينت دراسة أجرتها الإسكوا في عام 2010، أنه من بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة التي تم تأسيسها والتي بلغ عددها 15 آلية، ترأست 8 منها سيدات أوائل³³.

التمكين الاقتصادي. وبسبب الطبيعة الفريدة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومحدودية الموارد المخصصة لها، مقارنة بالكيانات الحكومية الأخرى، تعتمد الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بشكل كبير على علاقاتها مع الجهات المانحة والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف والآليات الحكومية الأخرى، لدعم عملها.

وعلى الرغم من تنوع أشكال الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وما تواجهه من تحديات، كان لها في المنطقة العربية دور فعال في الإبلاغ عن جهود الدولة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، وفي الدعوة إلى إصلاحات في القوانين تراعي منظور المساواة بين الجنسين، مثل إقرار قوانين التصدي للعنف ضد المرأة ومبادرات

الجدول 1. قائمة بالآليات الوطنية المعنية بالمرأة المكلفة في منطقة الإسكوا

الدولة	الآلية الوطنية المعنية بالمرأة	النوع
الأردن	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	وكالة حكومية
الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد النسائي العام	وكالة حكومية
البحرين	المجلس الأعلى للمرأة	وكالة حكومية
تونس	وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	وزارة
الجمهورية العربية السورية	الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان	وكالة حكومية
السودان	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي	وزارة
العراق	اللجنة العليا للنهوض بالمرأة العراقية	وكالة حكومية
عمان	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة
دولة فلسطين	وزارة شؤون المرأة	وزارة
قطر	مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي	وكالة حكومية
الكويت	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	وكالة حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية
لبنان	وزارة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب	وزارة دولة
	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية	وكالة حكومية
ليبيا	دائرة تمكين المرأة، مجلس الوزراء	دائرة حكومية
مصر	المجلس القومي للمرأة	وكالة حكومية
المغرب	وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	وزارة
المملكة العربية السعودية	مجلس شؤون الأسرة	وكالة حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والعمل
موريتانيا	وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة	وزارة
اليمن	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	وزارة

المصدر: بيانات من قائمة الإسكوا للآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

الصلة. ومع ذلك، وبالنظر إلى المهام المشتركة لمعظم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ذات الصلة بالوزارة، تتنافس قضايا النهوض بالمرأة في الغالب مع الأولويات الاجتماعية الأخرى، وقد لا تتلقى الحيز أو الاهتمام اللازم على مستوى مجلس الوزراء.

وتحدد ولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من خلال موقعها في الحكومة/الدولة. على سبيل المثال، تميل الوكالات الحكومية المستقلة إلى التركيز أكثر على المشورة السياسية والمناصرة، بينما تؤدي الوزارات دوراً رائداً في وضع السياسات وتنفيذها. والتكليف بهذه المهام يقتدي بالتشريعات الوطنية والالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والاستراتيجيات الحكومية والأولويات السياسية والاحتياجات المعلنة. كما أن ولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومسؤوليتها المعلنة عن النهوض بمهامها، أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح في عملها. ويشمل ذلك الجهود المكرسة لمعالجة مظاهر التمييز على أساس الجنس والعنف ضد المرأة، وكذلك الجهود المبذولة لتعميم مراعاة كفاءة الجنسين في عمل مختلف الكيانات الحكومية لتحقيق المساواة في القانون والممارسة، لكل من النساء والرجال والفتيات والفتيان.

واعتباراً من تاريخ هذه المطبوعة، كانت جميع الدول الأعضاء في الإسكوا وعددها 18 دولة قد كلفت آليات وطنية معنية بالمرأة (الجدول 1). وهي في بعض الأحيان وكالات حكومية مكلفة بأداء مهام محددة تتمثل في العمل من أجل النهوض بالمرأة، وفي أحيان أخرى وزارات حكومية لها ولايات مشتركة للعمل على النهوض بالمرأة من بين مجالات أخرى ذات أولوية. والهيكلان هما على أعلى مستوى في الحكومة والدولة، ويتمتعان بالتقدير والتأثير على نحو يجدر ذكره. وللهيكلين مزاياهما. فمن ناحية، قد تتمتع مؤسسات الدولة بدرجة من الحكم الذاتي خارج التغييرات الحكومية المرتبطة بالدورات السياسية. على سبيل المثال، في حين أجريت ثمانية تعديلات وزارية في الأردن منذ عام 2011، ظلت قيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة دون تغيير خلال تلك الفترة، مما أتاح درجة من القدرة على التنبؤ والاستمرارية.

من ناحية أخرى، يكون للوزارات المكلفة بالنهوض بالمرأة صوت على مستوى مجلس الوزراء، وقد تكون في وضع أفضل لاقتراح تغييرات في السياسة والمشاركة في حوار حكومي كامل بشأن القضايا ذات

الجدول 2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة التي عدلت ولايتها

الإجابة			نوع التعديل
لا إجابة	لا	نعم	
1	2	8	قامت بمراجعة وإعادة تعريف الأساس السياسي والتنظيمي للآلية الوطنية المعنية بالمرأة
2	1	8	حددت الأساس القانوني للآلية الوطنية المعنية بالمرأة
1	1	9	حددت دور الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في السياسة والتخطيط والإشراف
2	1	8	هناك تشريع يحدد دور الآلية الوطنية المعنية بالمرأة ومسؤولياتها
2	2	7	حددت أطر المساءلة

ويتناغم العديد من هذه القضايا مع مهام وأولويات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، شهد الكثير من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة عدة تغييرات منذ عام 2010. وقد أظهر مسح أجرته الإسكوا في عام 2018 بعض هذه التطورات. فقد أشار الكثير من الآليات الإحدى عشرة التي شملها المسح إلى أنها قامت بتعديل ولايتها. ويبيّن الجدول 2 الملامح الرئيسية لهذه التعديلات. ومع ذلك، قد يكون لهذه التغييرات تأثير سلبي على دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ووضعها. ومن شأن إجراء تحليل متعمق ونوعي آخر توفير تقييم جيد لهذه المسألة.

وقد انتشرت التغييرات السياسية التي بدأت في عام 2010 في جميع أنحاء المنطقة العربية وأطاحت ببعض القادة ممن كانوا الأطول حكماً في العالم. وعلى الرغم من التحولات على مستوى السلطة، لا تزال الإصلاحات في القطاع العام بطيئة وغير فعالة، وتشكل بالتالي تهديداً خطيراً لفعالية الهياكل الإدارية وقدرتها على الاستجابة⁴². ومنذ بداية الاضطرابات في المنطقة العربية، دعي بعض الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة إلى إظهار قدرتها على الاستجابة للتغيرات في المشاهد السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية وتأثيرها على النساء والفتيات.

وفي المنطقة العربية، تعد منظمات المجتمع المدني، إن وجدت، جهات معنية وشريكاً هاماً للآليات الوطنية المعنية بالمرأة. فالمجتمع المدني، بحكم تعريفه، يمثل مجموعات اجتماعية تسعى إلى تعزيز مصالح مشتركة تنبثق عادةً من قيم مشتركة³⁸. لذلك، فإن الروابط مع المجتمع المدني توفر مستأناً هاماً للدعم والتأثير يمكن أن تعمل في إطاره الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على تنفيذ مهامها، وتعزيز نفوذها، وتوسيع برامجها ودعمها.

وتتباين آليات الروابط مع المجتمع المدني في المنطقة. على سبيل المثال، من بين أعضاء المجلس الذي يدير المجلس القومي للمرأة في مصر ممثلون عن المجتمع المدني³⁹؛ بينما تقوم الوزارات ذات الصلة في كثير من الأحيان بإنشاء هياكل مخصصة للعمل على المهام المحددة ذات الاهتمام المشترك بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني، مثل تصميم خطة عمل وطنية من أجل المرأة والسلام والأمن في اليمن⁴⁰.

وفي جميع الحالات، تكشف الأشكال المختلفة لهياكل المجتمع المدني عن إنجازات وفرص مهمة. في لبنان، على سبيل المثال، يعتبر المجتمع المدني باعتباره ركيزة للاستقرار، نظراً لإسهاماته البارزة في العمليات الانتخابية والقضايا البيئية وقضايا اللاجئين⁴¹.

2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة
في المنطقة العربية والسياق
المتغير الذي تعمل فيه

the same time, the fact that the two countries have similar political systems and similar political culture may have contributed to the similar results.

It is interesting to note that the results of the present study are similar to those of the study by Wong and Chan (2001) on the political participation of Hong Kong citizens.

There are some limitations to the present study. First, the sample size is small. Second, the data are self-reported.

There are some strengths to the present study. First, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Second, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Third, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Fourth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Fifth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Sixth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Seventh, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Eighth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Ninth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Tenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Eleventh, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Twelfth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Thirteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Fourteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Fifteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Sixteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Seventeenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Eighteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Nineteenth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

Twentieth, the study is the first to examine the political participation of Hong Kong citizens in the 1990s.

2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية والسياق المتغير الذي تعمل فيه

هذه المؤسسات، مثل الديناميات والهشاشة السياسية، وتدابير التقشف وتأثيرها، والتصوّرات العامة، وإمكانية وصول الآليات الوطنية المعنية بالمرأة إلى جمهور دوائرها الرئيسية والجهات المعنية الرئيسية فيها.

ألف. سياق الهشاشة السياسية

أدى عدم الاستقرار الإقليمي منذ عام 2010 إلى تفاقم المظالم، وتعميق الهشاشة، وإضعاف مؤسسات الدولة. وقد اتخذت هذه التحولات والصراعات في المنطقة العربية أشكالاً مختلفة، بما في ذلك المقاومة المدنية، والعنف داخل الدولة، واتفاقات تقاسم السلطة عقب انتهاء الصراع، وإنشاء دول قائمة على الأنظمة الأمنية، والتحول نحو مزيد من الديمقراطية. ويمكن أن يكون لما سبق آثار عميقة طويلة المدى، حيث تزداد صعوبة تنفيذ مؤسسات الدولة لولاياتها في ظل السياقات الهشة التي تعمل فيها. وحتى في المجتمعات المستقرة نسبياً، يمكن لهذه الديناميات أن تنتشر عبر تدفقات اللاجئين، والقضايا الأمنية عبر الحدود، وشواغل عدم الاستقرار الجيوسياسي، فضلاً عن تكاليف الفرصة البديلة بسبب تراجع العمليات التجارية والاستثمار.

كما تشكل الاستجابة لحالات عدم الاستقرار الإقليمي هذه سبباً للقلق، حيث ينتج عنها تكاليف إضافية للتخفيف من الآثار ومنع التداعيات المباشرة. علاوة على ذلك، غالباً ما تأتي الاستجابات الأمنية القاسية

كما نوقش في الفصل السابق، إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع أنحاء المنطقة العربية مهمة شاقة، أصبحت أكثر تعقيداً في العقد الماضي بسبب العديد من الصدمات الجيوسياسية والجيواقتصادية، بالإضافة إلى تفاقم الصراع الاجتماعي. فقد تسبب انخفاض أسعار النفط في عام 2014 مثلاً بانخفاض إجمالي إيرادات المنطقة من 697.3 مليار دولار في عام 2014 إلى 322.7 مليار دولار في عام 2016⁴³. ونتيجة لذلك، كان على الدول العربية إجراء تخفيضات هائلة في النفقات العامة والإعانات نظراً لتقلص الحيز المالي. على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة زيت الوقود الثقيل بنسبة 40 في المائة للمخابز ومنتجات الأغذية في مصر⁴⁴، وانتقلت هذه التكلفة إلى المستهلكين مما ساهم في تفاقم الصراع الاجتماعي.

استجابةً لذلك، واصلت ولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وقدرتها ومساحة عملها، تغييرها وتطورها. وكان عليها تحديد السبل الكفيلة بتحقيق فعاليتها وتعويض التداعيات السلبية للصدمات وعدم الاستقرار، لا بل الاضطلاع بهذا العمل بموارد أقل وقدرات محدودة وفي بيئة عمل هشة معادية لولايتها على نحو متزايد. وفي معظم الأحيان، كان لا بد من اعتماد ترتيبات مؤسسية جديدة، وتبني أساليب عمل بديلة. ويتناول هذا الفصل القضايا التي تواجهها المؤسسات بشكل عام خلال فترات الاحتلال والصراع والانتقال السياسي، في ما يتعلق بالآليات الوطنية المعنية بالمرأة. ويتناول الفصل بعض العوامل السياقية المختارة التي أثرت على عمل

المقبل. وقد شكل ذلك سابقة في تاريخ حركة حقوق المرأة، ليس فقط في تونس، ولكن في المنطقة العربية ككل⁴⁶، وكان مكسباً هاماً للمرأة التونسية.

ومن التحديات المتكررة التي تواجهها النساء اللواتي يشاركن في الثورات في جميع أنحاء العالم هو التجاهل، عقب الانتقال السياسي، للخطة المتعلقة بحقوق المرأة التي وُعدت بها خلال الاحتجاجات. ومع ذلك، ففي تونس يبدو أن هذه الخطة كانت قادرة على الحفاظ على الزخم والتأثير على حركة النهضة القادمة إلى الحكم، وهي حزب محافظ اجتماعياً وإسلامياً معتدل. وفي عام 2014، أطلقت تونس هيئة الحقيقة والكرامة للتعامل مع قضايا التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي 1955 و2013، لا سيما ضد الجماعات الإسلامية والمعارضين من نشطاء في مجال حقوق المرأة.

وبعد الثورة، اعتمدت تونس مبدأ المساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، فازداد مستوى تمثيل المرأة ونجاح المرشحات مما أدى تقديم مدخلات هامة تراعي الفوارق بين الجنسين في عملية وضع الدستور الجديد. وتشكل النساء حالياً ثلث البرلمان التونسي⁴⁷. وأقر البرلمان مؤخراً قانوناً رائداً لحماية النساء من التحرش الجنسي وتبسيط الإجراءات لمحاكمة العنف المنزلي. وفي عام 2017، ألغى الرئيس الباجي قائد السبسي الحظر على زواج النساء المسلمات لغير المسلمين في تونس واقترح مشروع قانون للمساواة في الميراث.

في المقابل، كان الوضع في اليمن قاسياً بشكل خاص بالنسبة للنساء، خاصة وأن اليمن هو من أقل البلدان نمواً، ويواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ازدادت خطورةً بسبب الصراع الإقليمي المستمر منذ آذار/مارس 2015. وحتى قبل الصراع، كان اليمن على مقربة من أدنى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ولم تكن

على حساب المساحة المتاحة للنشاط المدني وحرية التعبير وحرية التجمع، وكلها عناصر أساسية في أي إطار للحكومة الرشيدة. ويمكن لهذه الاستجابات أن تزيد من تعقيد المشهد السياسي وتوتر العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني، وكذلك بين الوكالات الحكومية المدنية وغير المدنية، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الهشاشة السياسية قد تزداد تدريجياً صعوبة إبطالها.

في تونس، على سبيل المثال، من المطالب الرئيسية خلال انتفاضات الفترة 2010-2011 تحقيق مزيد من التقدم في الخطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي كان في ذلك الحين راسخاً بالفعل ومتقدماً مقارنةً بدول أخرى في المنطقة. وكان لتونس إطار تشريعي تقدمي نسبياً في ما يتعلق بالأحوال الشخصية أو قانون الأسرة، ومجموعة متميزة من السياسات لمعالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز النهوض بالمرأة. كما أن تونس هي إحدى الدولتين العربيتين اللتين صادقنا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي يقضي بإنشاء آلية لتقديم الشكاوى والتحقيق. كما أجرت تونس تدقيقاً وطنياً يتعلق بالتنفيذ الوطني لمنهاج عمل بيجين.

شهدت الحركة النسوية التونسية فرصاً في انتفاضات الفترة 2010-2011 وما رافقها من تحوّل سياسي، للمطالبة بمزيد من الإصلاحات وجذب الانتباه إلى قضايا المرأة. رداً على ذلك، سحبت الحكومة الانتقالية في تونس جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2011⁴⁵ وأنشأت وزارة قائمة بذاتها لشؤون المرأة. علاوة على ذلك، أقرت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المرسوم 35/2011 الذي يطالب بالمساواة بين الجنسين، وقوائم انتخابية قائمة على التناوب في المجلس التأسيسي

النساء اللواتي يسعين إلى الحصول على خدمات خاصة بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2017. كما ارتفعت معدلات زواج الأطفال، حيث وصلت نسبة الفتيات المتزوجات قبل بلوغ 18 سنة إلى 66 في المائة في عام 2017 مقارنة مع 52 في المائة في عام 2016⁵⁴. وحتى مع الاحتياجات الفريدة والملحة للنساء أثناء الأزمة، تم إقصاء النساء إلى حد كبير من مفاوضات السلام الأخيرة. ومع ذلك، سعت المرأة اليمنية منذ عام 2015 إلى المشاركة في عملية السلام من خلال التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن الذي تدعّمه الأمم المتحدة.

وبينما تم حجب المرأة عن المناصب الرسمية في السلطة، أدى الصراع المطول إلى زيادة مشاركة المرأة على مستوى الأسرة وعلى المستويات المحلية والوطنية والدولية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الحادة. وتحتل النساء الصدارة في دعم المجتمعات والأسر خلال الصراع وفي معالجة آثاره المدمرة. فهن يساهمن في عمليات السلام غير الرسمية؛ والتوسط بين الأطراف المسلحة؛ والاقتصاد. ولكن على الرغم مما للصراع من أثر كبير متعلق بالجنسين، كان الاهتمام بقضايا المرأة قليلاً أو منعدماً.

كذلك، أضر الصراع بشكل كبير بعمل وسلامة مؤسسات الدولة، مع انهيار الإيرادات، والنظم الإدارية، والهيكل الهرمي للحوكة، إضافة إلى الانقسام بين صنعاء، العاصمة الرسمية، وعدن، العاصمة المؤقتة. وقد رصدت الآلية الوطنية السابقة المعنية بالمرأة في اليمن، وهي اللجنة الوطنية للمرأة، أثر الصراع على النساء والفتيات في بداية الصراع في عام 2015، حيث عملت عن كثب مع شركاء في المجال الإنساني. ومع ذلك، ونظراً للأزمة المالية الناجمة عن الصراع، أصبحت اللجنة الوطنية للمرأة مصابة بالشلل وتوقف معظم عملياتها في أواخر عام 2015.

المرأة اليمنية ممثلة في البرلمان، وكانت 32 في المائة من النساء اليمنيات متزوجات قبل بلوغهن عمر 18 سنة⁴⁸. وقد حل اليمن في المركز الأخير في مؤشر الفجوة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي خلال معظم العقد الماضي⁴⁹.

ويشهد اليمن حالياً أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج حوالي 22.2 مليون شخص (أكثر من ثلاثة أرباع السكان) إلى المساعدة أو الحماية⁵⁰. وتشير التقديرات إلى أن الصراع قد أعاد اليمن إلى مستويات التنمية في عام 1998، مما أبطل المكاسب التي تحققت مؤخراً في أهداف التنمية المستدامة⁵¹. ومنذ بداية الصراع، أصبح 10 في المائة من السكان مشردين داخلياً. ويعاني 8.4 مليون يمني من الانعدام الشديد للأمن الغذائي، معظمهم من النساء والأطفال. وقد كان لتدهور النظام الصحي تأثير مدمر على صحة النساء والفتيات. فقد تسبب نقص الغذاء وسوء التغذية في إصابة حوالي 1.1 مليون امرأة بسوء التغذية وهدد حياة 75,000 امرأة من المحتمل أن يصبن بمضاعفات أثناء الولادة⁵². ويمكن أن تؤدي الأوبئة مثل الكوليرا والدفتريا إلى ولادة أطفال خدج ومنخفضي الأوزان، وإلى حالات نزيف حاد بعد الولادة.

علاوة على ذلك، لم يؤد الصراع إلا إلى تفاقم حالات عدم المساواة بين الجنسين الراسخة للغاية في اليمن. ونتيجة الفوضى الناجمة عن الأزمة، بالإضافة إلى التهميش السائد للمرأة، بقيت النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف والاستغلال. وتشكل النساء والأطفال 75 في المائة من النازحين بسبب الأزمة. وبينما يغادر الرجال مجتمعاتهم للقتال في الحرب، تُترك النساء لإدارة الأسر والحفاظ على رفاه الأطفال وأفراد الأسرة المسنين وأمنهم الجسدي، وهي مسؤولية تواجه تحدياً متزايداً في غياب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وتشير التقارير إلى ارتفاع حالات الاغتصاب والعنف الجنسي بنسبة 271 في المائة⁵³، وإلى زيادة بنسبة 36 في المائة في عدد

والتوترات المنزلية المترتبة على النزوح إلى تفاقم نسب العنف المنزلي⁵⁹.

وقد فرض تدفق اللاجئين إلى الأردن ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الوطني الهش أصلاً والذي حاجاته تفوق موارده. وتتصاعد التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، حيث تشعر المجتمعات المضيفة المعرضة أساساً للخطر، بأنها مهددة بالمنافسة على العمل، وعلى دعم الحكومة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وتعد التحديات المرتبطة بتدفق اللاجئين حادة بشكل خاص؛ ويشير العديد من الدراسات إلى أشكال مختلفة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتشر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة⁶⁰. وتشكل معالجة هذه القضايا ضغطاً إضافياً على البنية التحتية الاجتماعية وجهود المؤسسات الأردنية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تخفيف الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية لجميع الفئات السكانية المعرضة للخطر.

وفي دولة فلسطين، تتعرض النساء في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، للعقبات اليومية والقمع المنتشر الذي يؤثر على الحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي غزة، أدى الحصار المستمر منذ 12 عاماً والاعتداءات العسكرية المستمرة إلى تدمير سبل العيش، مما أدى فعلياً إلى شل الاقتصاد وارتفاع مستويات الفقر. وفي عام 2014، كان 61 في المائة من النساء عاطلات عن العمل⁶¹. علاوة على ذلك، يواجه 47 في المائة من السكان في غزة انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الأسر التي ترأسها نساء⁶². ويعد الفقر أحد المحددات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي. فقد بين مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2017 أن معدل الفقر في غزة قد ارتفع من 38.8 إلى 53 في المائة منذ عام 2011⁶³. وبالإضافة إلى العنف من مجتمعاتهن، تتعرض النساء للعنف من القوات الإسرائيلية. فخلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في عام 2014 قُتلت

ولفترة وجيزة في أوائل عام 2018، تمكن فرع عدن للمجلس الوطني للمرأة من إعادة إطلاق بعض عملياته وبذل جهود متعلقة برصد وضع المرأة. وبعد فترة قصيرة، تولت إدارة شؤون المرأة والطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مهمة النهوض بالمرأة.

والأردن بلد آخر متأثر بالعنف السياسي الإقليمي، وبالنظر إلى حدوده المشتركة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعراق والجمهورية العربية السورية المتضررين من الصراع، أشار تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيو 2018 إلى أن الأردن هو واحد من أكثر البلدان تضرراً من الأزمة السورية، فهو يحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد اللاجئين إليه مقارنة بعدد سكانه، حيث بلغ عدد اللاجئين 89 لاجئ لكل 1,000 نسمة. ويعيش معظم اللاجئين السوريين في الأردن في مناطق حضرية وفي حالة فقر، إذ يعيش أكثر من 85 في المائة منهم تحت خط الفقر⁵⁵. ويفرض مجموع اللاجئين حقيقة ديمغرافية أثرت حتماً على الوضع التنموي والبنية التحتية الاجتماعية للبلد، إلى جانب التكاليف المالية وغير المالية وتكاليف الفرصة البديلة المتزايدة المتعلقة بالاستجابة لأزمة اللاجئين. وقد أدى ذلك إلى حرمان شديد مرتبط بالاحتفاظ، وإلى مخاوف متعلقة بالحصول على التغذية والمياه، للشرائح الأكثر تأثراً في الأردن⁵⁶.

وفي حين أن العديد من النساء يبدين الرغبة في المساهمة في دخل الأسرة، غالباً ما يجدن صعوبة في الوصول إلى فرص عمل⁵⁷. وتلجأ بعض الأسر إلى زواج الأطفال لضمان قدر أكبر من الأمن المالي لبناتهم ولأنفسهم. علاوة على ذلك، يواجه الأطفال السوريون عدداً من القضايا المتعلقة بنوعية التعليم المتاح ومشاكل التنمر والتكاليف المدرسية التي لا يمكن تحملها⁵⁸. ويتعرض الكثير من اللاجئين السوريين للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالين العام والخاص، مما يعوق حركتهن. ويؤدي الإجهاد المالي

مجموعة واسعة من تدابير التقشف المطبقة في ثماني دول عربية⁶⁸، كما هو موضح في الجدول 3. وهو بمثابة إشارة إلى تقلص الحيز المالي لتقديم الخدمات والحماية الاجتماعية، مما يقلل من الإعانة المالية للأشد حاجة إليها. وتحد تدابير التقشف هذه من الموارد المتاحة لمؤسسات الدولة لأداء وظائفها.

وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه التدابير إلى إلغاء بعض مؤسسات الدولة. في العراق، مثلاً، تم إلغاء أربع وزارات في عام 2015، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة، في حين تم دمج ثماني وزارات أخرى⁶⁹. ويعزى ذلك إلى محدودية الحيز المالي المرتبطة بالعمليات العسكرية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام وانهيار أسعار النفط في عام 2014. وعلى الرغم من أن العراق على مسار التعافي التدريجي من التوترات الاقتصادية العميقة التي شهدتها خلال السنوات الثلاث الماضية، فلا يزال مستمراً في إصلاح موارد المالية العامة، لتوفير الحيز المالي اللازم لتمويل خطط الانتعاش الاقتصادي⁷⁰.

وبالمثل، تسببت الانتفاضة في تونس بإضعاف مسار الإنتاجية والنمو في البلاد حيث أدت إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 1.8 في المائة في عام 2011⁷¹، وكان قطاعاً الإنتاج الصناعي والسياحة الأكثر انكماشاً. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الصراع في ليبيا المجاورة قد كلف تونس خسارة قدرها 2 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2015، بما في ذلك تكلفة الرعاية الاجتماعية البالغة 880 مليون دولار سنوياً خلال تلك الفترة⁷². وقد أثر هذا بدوره على الحيز المالي المتاح للحكومة التونسية، والموارد المتاحة لتقديم الخدمات وإجمالي المنظومة البيئية الاجتماعية والاقتصادية.

260 امرأة وأصيب 2,088. كما أصبح عدد لا يحصى من النساء أرامل بسبب أعمال العنف التي تركتهن مصابات بصدمة جماعية وحملتهن مسؤولية العمل كقائمات على رعاية أسرهن. ودمر الاحتلال نظام الرعاية الصحية داخل غزة. فخلال الهجوم العسكري في عام 2014، حُرمت أكثر من 40,000 امرأة من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية الأساسية⁶⁵.

وداخل الضفة الغربية على وجه الخصوص، تشمل بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء القيود المفروضة على الحركة؛ والاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات الإسرائيلية؛ والنزوح القسري وهدم المنازل؛ وعنف المستوطنين وزيادة بناء المستوطنات؛ واحتجاز القاصرين؛ ومواصلة بناء الجدار⁶⁶. كما تتعرض النساء للمضايقات والاعتداءات وإطلاق النار من قبل المستوطنين. ويترتب على هدم المنازل فقدان الأصول الاقتصادية الرئيسية للأسر الفلسطينية، ما يجبر النساء على البحث عن عمل، وقد يوتر العلاقات الأسرية. وفقدان المنزل يضر بالصحة النفسية والأمن الجسدي للمرأة⁶⁷. كما تنقسم العائلات، وغالباً ما تكون المرأة غير قادرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب قلة إمكانية التنقل والقيود على حركة الأشخاص والبضائع. وفي الوقت الذي يحدث فيه الانتقال السياسي في تونس، والصراع في اليمن، والاحتلال في دولة فلسطين، وأزمة اللاجئين في الأردن في الوقت الحاضر، من المهم أن نتذكر أن هذه الحالات سيكون لها عواقب بعيدة المدى، سيتردد صداها في المستقبل، خاصة بالنسبة للفتيات والنساء.

باء. تدابير التقشف

أشار تحليل 284 تقرير لصندوق النقد الدولي عن البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى

الجدول 3. تدابير التقشف المعتمدة في دول مختارة بين أيلول/سبتمبر 2012 وشباط/فبراير 2015

البلد	تخفيض الإعانات	تخفيض أو وضع سقف لفاتورة الأجر	استهداف شبكة الأمان	إصلاح نظام المعاشات	إصلاح منظومة العمل	إصلاح منظومة الصحة	زيادة ضريبة الاستهلاك	الخصصة
الأردن	•	•	•	•	•		•	
إيران	•		•		•		•	•
تونس	•	•	•	•	•			
الجزائر	•	•			•		•	
لبنان	•		•	•		•	•	
مصر	•	•			•		•	
المغرب	•	•		•	•		•	
اليمن	•	•			•		•	
المجموع	8	6	4	4	6	1	6	1

الجدول 4. الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في تونس، 2011-2018

تاريخ مجلس الوزراء	الآلية الوطنية المعنية بالمرأة
4 كانون الثاني/يناير 2011	وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
17 كانون الثاني/يناير 2011 - 06 آذار/مارس 2011	وزارة المرأة والأسرة
7 آذار/مارس 2011 - 23 كانون الأول/ديسمبر 2011	وزارة شؤون المرأة
24 كانون الأول/ديسمبر 2011 - 12 آذار/مارس 2013	وزارة المرأة والأسرة
13 آذار/مارس 2013 - 28 كانون الثاني/يناير 2014	وزارة المرأة والأسرة
29 كانون الثاني/يناير 2014 - 5 شباط/فبراير 2015	وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة
6 شباط/فبراير 2015 - 26 آب/أغسطس 2016	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
27 آب/أغسطس 2016 - حالياً	وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

المصدر: تجميع الإسكوا بالاستناد إلى Tunisia, Official Printing Office, 2019؛ وتونس، بوابة رئاسة الحكومة، 2019.

كما تتخذ الدول العربية تدابير التقشف كآليات لمواجهة تحديات أخرى. فعلى سبيل المثال، سن الأردن العديد من قرارات إعادة تنظيم النفقات العامة لمعالجة تأثير تغير المناخ على قطاع الزراعة، محوّلاً بذلك موارد عن مجالات أخرى. وقد تسبب التقلب الناجم عن تغير المناخ بانخفاض إنتاجية القمح بنسبة 38 في المائة لكل هكتار بين عامي 2010 و2014⁷³،

على هذه الخلفية، اضطرت الحكومة الانتقالية في تونس إلى تحديد المجالات التي يمكن أن تخفض فيها النفقات العامة، ومنها إعادة هيكلة الكيانات الحكومية، بما في ذلك إعادة حقيبة شؤون الأسرة إلى وزارة المرأة، ولفتره وجيزة، دمج وزارة المرأة والأسرة مع وزارة الشباب والرياضة، كما هو مبين في الجدول 4.

وزارات ومؤسسات حكومية أخرى ذات صلة وممثلين عن المجتمع المدني. اعتمد المجلس خطة عمل وطنية لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في حزيران/يونيو 2018، وركز على إنشاء نظام للمساءلة عن العنف ضد المرأة بحلول عام 2020؛ وزيادة مشاركة المرأة في الهيئات السياسية والعامّة على الصعيدين المركزي والمحلي؛ ووضع سياسات وخطط لتمكين الاقتصادي للمرأة؛ واعتماد سياسات وخطط وميزانيات عامة تراعي منظور المساواة بين الجنسين بحلول عام 2020؛ وتنفيذ حملات توعية لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين.

وتشمل الجهود الموازية الأخرى إنشاء وحدات معنية بالمساواة بين الجنسين في الوزارات ذات الصلة. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2018، أنشئت مثل هذه الوحدات في وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الاجتماعية، مع وجود خطط لإنشاء وحدات مماثلة في وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية، وغيرها. وقد وضعت خطة عمل وطنية في تونس بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، اعتمدت في أيار/مايو 2018، من خلال عملية تشاورية شملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، والمجتمع المدني، ووكالات للأمم المتحدة، وجهات مانحة دولية.

وفي دولة فلسطين، أنشأ مجلس الوزراء اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، برئاسة وزارة شؤون المرأة. وتشمل عضويتها مجموعة واسعة من الوزارات ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وتعمل هذه اللجنة كآلية تعاونية وتشاركية للحوار والعمل المشترك بين مختلف الوكالات الحكومية والشركاء من المجتمع المدني لوضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبعد المصادقة على خطة العمل الوطنية في عام 2016، تضمنت الخطة تأكيداً خاصاً

بينما انخفض إنتاج الطماطم بنسبة 41 في المائة بين عامي 2013 و2016⁷⁴. وقد أثر ذلك على المدخول المحلي عبر سلسلة القيمة الزراعية، والإيرادات من الخبراء الزراعيين، والأمن الغذائي الإجمالي.

جيم. التصوّرات العامة

التصوّرات العامة بتوفر مؤسسة تكون إجراءاتها وإسهاماتها بناءة مقبولة في المجتمع، هي المفتاح للحفاظ على منعها وتعزيزها. وهذه التصورات أساسية للتعاون الشعبي والمشاركة الإيجابية مع مثل هذه المؤسسات. وفي حالة تونس، بذلت جهود واضحة لمعالجة المطالب الشعبية وإظهار محاولات حقيقية لتصحيح المظالم. على سبيل المثال، أنشئت هيئة الحقيقة والكرامة في 1 حزيران/يونيو 2014 بهدف ضمان إمكانية الوصول إلى العدالة بالنسبة للضحايا والناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بين عام 1955 وكانون الأول/ديسمبر 2013. وسجلت الهيئة ما يقرب من 65,000 شكوى مقدمة من الضحايا، ربعهم تقريباً من النساء. كما عقدت 49,000 جلسة فردية و14 جلسة علنية. وفي عام 2018، أحالت القضايا العشر الأولى إلى الدائرة الجنائية المتخصصة. وبعد حوالي خمس سنوات، أصدرت الهيئة تقريرها النهائي في آذار/مارس 2019.

وبالمثل، رحبت الجهات المعنية والدوائر الانتخابية بإنشاء مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في أيار/مايو 2016، وهو مؤسسة مستقلة مكلفة بتعميم منظور المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والبرمجة والتقييم ووضع الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل. ويرأس المجلس رئيس الحكومة، وتتولى نيابة رئاسة المجلس وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. ويتألف المجلس من ممثلين عن عدة

المعنية بالمرأة، على تنفيذ مهامها. وغالباً ما تكون هذه التغيرات متتالية ومدفوعة بعوامل هيكلية طويلة المدى، ومصنفة في إطار المناقشة السابقة على أنها تتعلق بالضعف السياسي وتدابير التقشف وإمكانية الوصول إلى الموارد، وكذلك التصور الشعبي والعمل مع الجهات المعنية. وبغض النظر عن مدى تأثير هذه التغيرات على المؤسسات، يتوفر بعض الأدوات والاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات للحفاظ على دورها، وتحديد أساليب جديدة وأخرى متجددة، والعمل مع شركائها ومن خلال الدوائر الانتخابية للحفاظ على المكاسب المحققة، وتخفيف آثار هذه التغيرات لمواصلة العمل على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وكل هذه الأدوات والاستراتيجيات هي الفرضية التأسيسية مناقشة مسألة المنعة في الفصل التالي.

على حماية النساء والفتيات من آثار الاحتلال الإسرائيلي وضمان المساءلة عن الانتهاكات الناجمة عنه. وكان لذلك صدى لدى العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إذ يسود تصوّر بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تعالج بشكل مناسب حالات الاحتلال. علاوة على ذلك، صدقت دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات وعدلت قانون الانتخابات الفلسطيني لضمان نسبة 20 في المائة من الحصص (الكوتا) في المجالس المحلية والمجلس التشريعي.

ناقش هذا الفصل السياق المتغير في جميع أنحاء المنطقة ومدى تأثير هذه التغيرات على قدرات المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الآليات الوطنية

3. خصائص بناء منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

3. خصائص بناء منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

وتبني الآلية الوطنية المعنية المعنية بالمرأة ثقة السلطات الحكومية من خلال قدرتها على التواصل وعلى أن تظهر تجارب النساء والفتيات على أرض الواقع. كما أن التعاون مع هيكل الدولة لإعداد التنفيذ الكفاء والفعال للقوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للمرأة قد يستلزم تقديم تقارير دورية إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، مثل مجلس حقوق الإنسان أو اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حول إجراءات الحكومة لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة أو مساعدة الحكومات على إعداد ميزات مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، يمكن للآليات الوطنية المعنية بالمرأة أن تضمن إشراك القيادات النسائية المحلية في الاستشارات المتعلقة بالاستراتيجيات والخطط والسياسات الحكومية لضمان أنها تظهر تجارب النساء والفتيات على أرض الواقع.

لتحقيق ذلك، يجب أن تبقى الآليات الوطنية المعنية بالمرأة سريعة الاستجابة بغض النظر عن السياق المطروح والموارد المتاحة. وتقدم "جوديث رودن" في كتابها عن عائد المنعة الصادر في عام 2014، إطاراً يتكون من خمس خصائص يمكن لأي فرد أو مجتمع أو منظمة تطويرها، وإن بدرجات متفاوتة، لبناء المنعة. فمن خلال دراسة لسلطات عامة ومؤسسات وشركات تواجه ضغوطاً متنوعة، مثل الكوارث الطبيعية، وانهايار المرافق العامة وتغير المناخ، أجري تقييم لخصائص بناء المنعة المؤسسية، خلص إلى تحديد أهم خمس خصائص وهي: الوعي،

ينطوي تعزيز المساواة بين الجنسين، ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان، على تحديات واعتبارات فريدة واحتمال رد فعل عنيف في أي سياق. وتدعو الآليات الوطنية المعنية بالمرأة إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منخرطة في عمل يُعد بطبيعته ابداعياً وتحولياً وينطوي على الكثير من التحديات. ويزداد هذا العمل صعوبة في السياقات المتأثرة بالصراع والاحتلال والانتقال السياسي النظامي. وفي هذه الحالات، تبرز الحاجة إلى خبرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ودورها في مساندة الحكومات لإعطاء الأولوية لاعتبارات الجنسين، وضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين من خلال عملها، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي ووضع الميزانية ضمن سياق يواجه ضغوطاً كبيرة على الموارد المالية والموارد الأخرى. لذلك، يجب أن تكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة قادرة على الحفاظ على القوة الداخلية عند عملها في هذه السياقات الصعبة. ولكن لا ينبغي أن تتحمل وحدها مسؤولية مجابهة هذه الظروف الصعبة والدينامية، بل أن تتشارك في ذلك مع الحكومات والقادة السياسيين والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.

وغالباً ما تؤدي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة دور المحفز الرئيسي للمساواة بين الجنسين على مستوى الدولة. ويمتد دورها إلى التأثير على القرارات والاستراتيجيات والخطط والسياسات والمخصصات المالية وتعميم القرارات الأخرى ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين مع الحكومة.

والتنوع، والتكامل، والتنظيم الذاتي، والقدرة على التكيف⁷⁵.

وهذه الخصائص تعزز بعضها لأنها تعمل بشكل مشترك على تعزيز قدرة أي كيان على تحقيق أهدافه، والتعامل بمرونة مع البيئة الخارجية، والحفاظ على القدرة الداخلية على الإنتاج. وهذه الخصائص مكتملة لبعضها ومتراصة في ما بينها، إذ تتعزز المنعة عند توفر الخصائص الخمس معاً. ويمكن تطوير كل جانب من جوانب المنعة بشكل مستقل، ولكن يجب أن تعمل بشكل متزامن لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير.

ويسعى هذا الفصل إلى دراسة ما إذا كانت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية قد طبقت إحدى هذه الخصائص الخمس لبناء المنعة، وما إذا كان هذا التطبيق قد ساهم في ضمان استمرارها في العمل بفعالية وقدرتها على إدارة العمل المؤسسي في ظل الظروف الصعبة⁷⁶. ويوثق هذا الفصل بعض الطرق التي اجتازت بها الآليات

الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة السياقات الصعبة، مما يدل على استخدامها لخصائص بناء المنعة. ويستند الفصل إلى بيانات تم جمعها من خلال مقابلات أجريت مع ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة والكيانات الأخرى التي تتعاون مع هذه الآليات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويسعى هذا الفصل أيضاً إلى فهم التقاطع مع الإطار الأوسع للآليات الوطنية القوية المعنية بالمرأة كإطار الذي اقترحت "راي" (Rai, 2003) واعتمده الأمم المتحدة.

الف. الوعي

يعد الوعي بالظروف المحيطة جانباً أساسياً من جوانب المنعة ويتطلب من المؤسسات وضع نظم لجمع المعلومات بهدف تقييم نقاط القوة، والأصول، والالتزامات، ومواطن الضعف، والتهديدات، والمخاطر، وذلك لضمان الاتساق في العمل والتأثير الإيجابي على المستفيدين و/أو الجهات المستهدفة.

وقد يتطلب ضمان الوعي بالظروف المحيطة عقد اجتماعات منتظمة مع الناخبين والشركاء و/أو المسؤولين الحكوميين أو تطوير نوع من نظام الرصد و/أو التقييم. وهو يعني أيضاً ضرورة حفاظ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على قدرتها على الاستجابة لجميع القضايا التي تهم النساء والفتيات خاصة في أوقات الصراع أو الاحتلال أو الانتقال السياسي النظامي. ومن المسلم به أنه ليس من السهل دائماً تطوير هذا المستوى من الوعي، خاصة عندما تحدث اضطرابات مفاجئة أو شديدة أو طويلة الأمد أو واسعة الانتشار. وينطبق ذلك أيضاً عندما تكون الظروف في تغير سريع

ومتواصل، ما يحول دون إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة وانقطاع القنوات الموثوقة لتبادل المعلومات، ما يحتم ضرورة زيادة مستوى الوعي بمرور الوقت لضمان تطبيقه في فترات الاستقرار وفي فترات الاضطراب.

يمكن أن يُستمد الوعي أيضاً من اليقظة الذهنية والقدرة على انفتاح العقل وتقبل التغيير. هذا يعني أن تسعى المؤسسة جاهدة لإدراك الحالات كما هي، بدلاً من صياغة وجهة نظر قائمة على افتراضات مسبقة أو تفضيلات أو وقائع حديثة⁷⁷.

واع

*أي أن يكون الكيان واعياً
بنقاط قوته، وأصوله،
والالتزامات، ومواطن
ضعفه، والتهديدات
والمخاطر التي يواجهها.
ويتضمن ذلك الوعي
بالظروف المحيطة، أي
القدرة والرغبة في التقييم
المستمر، واستيعاب
المعلومات الجديدة،
ومواءمة الإدراك مع الإطار
الزمني الفعلي.*

المصدر: Rodin, 2014.

المرأة إلى الإقرار بأن التحول إلى وزارة قد يكون مرغوباً فيه في سياقات أخرى، ولكن الحال ليس كذلك في الأردن حيث تسعى اللجنة للحفاظ على استقلاليتها عن الحكومة. وبناءً على فعالية الشراكة مع المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية، يسود اعتقاد داخل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأنها إذا أصبحت وزارة، سينظر إليها المجتمع المدني كذراع تنفيذي لجدول أعمال الحكومة وليس كحليف ومؤيد له تجاه الحكومة. في هذا السياق، إن اللجنة الوطنية الأردنية على قناعة أيضاً بأنها لا ينبغي أن تتنافس مع المجتمع المدني في العمل أو الحصول على التمويل. وبالإضافة إلى شراكة اللجنة الوطنية الأردنية مع المجتمع المدني، عقدت اللجنة أيضاً العديد من الشراكات مع وكالات للأمم المتحدة، وآليات وطنية معنية بالمرأة من مختلف أنحاء العالم، وجهات مانحة. كما أن علاقتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أساسية لضمان الموقع الاستراتيجي لتناول قضايا المساواة بين الجنسين في الأردن.

في المقابل، تعمل وزارة شؤون المرأة الفلسطينية التي أنشئت بموجب مرسوم صدر في عام 2003 على ضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في عمل الحكومة والخدمات التي تقدمها، فضلاً عن بناء القدرات وتنسيق الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بين الهيئات والمؤسسات الحكومية. وقد نجحت الوزارة في القيام بذلك ليس فقط تحت الاحتلال، ولكن أيضاً في ظل مناخ سياسي دائم التغيير ومحدودية التمويل على مستوى الحكومة. والوزارة مسؤولة عن عدة أطر وسياسات متعلقة بالتصدي للعنف ضد المرأة، ووضع النساء ذوات الإعاقة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتمثيل السياسي للمرأة، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن⁷⁸، لكنها لا تقدم خدمات مباشرة للنساء والفتيات الفلسطينيات. ويعود سبب عدم تقديمها لخدمات مباشرة إلى دراسة داخلية أجرتها خلصت إلى أن الخدمات المباشرة المختلفة توفرها

أخيراً، لضمان تعزيز الوعي لدى المجتمع، تتم دعوة المؤسسات إلى التركيز على العمليات وكذلك على النتائج. وقد لا يكون ذلك دائماً ممكناً نظراً إلى الحاجة الماسة إلى الإسراع في التنفيذ والخضوع للمساءلة، لا سيما في السياقات المتأثرة بالصراع أو السياقات الإنسانية. ولكن بالتركيز على العمليات، يمكن للمؤسسة تحسين عملها واستجابتها، ما يؤدي ليس فقط إلى تحسين النتائج، بل إلى زيادة الاستجابة الكلية للاحتياجات الفعلية للنساء والفتيات.

على سبيل المثال، شرعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في تطوير أول خطة عمل وطنية خاصة بها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومراجعتها للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة من خلال عملية تشاورية تشاركية أفضت إلى عقد اجتماعات مع النساء في مناطق مختلفة في الأردن. وسمحت هذه العملية بإدماج احتياجات النساء والفتيات في خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، ومواءمة أهدافه مع الاحتياجات القائمة والبناء على فهم متعمق للسياق.

في نهاية المطاف، يترجم الوعي الذاتي للمؤسسة إلى معرفتها لقدراتها ومحدوديتها في السياق الذي تعمل فيه. وعندما تتسم المؤسسة بالوعي، تكون أكثر قدرة على فهم المواقف كما هي، وتوفير نظرة استشرافية، وإعادة النظر في الافتراضات، والاستجابة السريعة والملائمة للتغيير. ويتضح ذلك من خلال دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، كلجنة وليس كوزارة، مما يدل على إدراكها الثاقب لقدراتها وضرورة الحفاظ على روابطها مع المجتمع المدني وعلى جدول أعمالها الموحد معه. وقد اختارت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الاستمرار في العمل كلجنة بعيداً عن محاولات تحويلها إلى وزارة. وقد أفضت المناقشات التي ضمت ممثلين عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون

بمكونات أخرى، سواء كانت تقع على عاتق المؤسسة ذاتها أو شركائها. ويتطلب ذلك توفير مصادر مختلفة تسمح بامتلاك القدرات داخلياً وخارجياً، مثل تأمين عناصر احتياطية بديلة (على غرار مولد احتياطي) لضمان المرونة في العديد من الحالات، بحيث يمكن اللجوء الى الاحتياطيات عند حدوث اضطراب، أو التحول إلى وضع تشغيلي بديل. ويؤدي ذلك إلى بناء

قدرة المؤسسة على تحمل الضغوط أو حتى الاستمرار في العمل أثناء الأزمات أو فترات عدم الاستقرار. وبحسب "رودن"، يمكن للتنوع أن يظهر في شكل عناصر مادية مثل البنى التحتية والنظم، وعناصر غير مادية، مثل الأبعاد الفردية والأفكار.

ويقتضي التنوع أيضاً القيام بالتنوع، أي الابتعاد عن الثقافة الأحادية. وكما تكشف الأمثلة أدناه، سعت الآليات الوطنية المختلفة المعنية بالمرأة إلى المشاركة في أنشطة متنوّعة مع الحكومة والمجتمع المدني. وهي تسعى بذلك إلى توسيع نطاق عملها وتأثيرها، مع ضمان اتباع نهج يراعي المساواة بين الجنسين على الصعيدين المحلي والوطني. ويقدم

القسم التالي أمثلة من الأردن وتونس واليمن عن تجارب الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في تنوع شراكاتها لضمان معالجة أكبر عدد من الش التي تؤثر على النساء والفتيات.

وفي الأردن، تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية لضمان إيصال صوتها على مستويات مختلفة. وهي تعمل على بناء تحالفات مع المجتمع المدني وبالتمثيل الفاعل للشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في اللجان والمنتديات المشتركة بين الوزارات.

وزارات أخرى، مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، بالإضافة إلى المجتمع المدني، مما يمكن وزارة شؤون المرأة من الاستفادة من هذه الجهود وليس تكرار الخدمات أو التنافس مع الجهات الأخرى. وهكذا، اعتمدت الوزارة نهجاً محوره التركيز الأساسي على تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تعتمد على الخدمات الأخرى.

ويوضح هذان المثالان عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية، إدراك المؤسساتين للقيود التي يواجهانها، وكذلك عناصر القوة والأصول في سياق كل بلد. وتهدف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى الحفاظ على ولايتها لضمان مستوى من الاستقلالية عن الحكومة، وكذلك الحفاظ على علاقات قوية مع المجتمع المدني. أما وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، فقامت بتقييم قدرتها على تقديم خدمات مباشرة وأقرت بأن الجهات الأخرى في وضع أفضل لتقديم هذه الخدمات، لذلك اختارت أن تعمل كشريك يضمن تقديم خدمات تمكن المرأة وتراعي

المساواة بين الجنسين. وفي الحالتين، أظهرت كل مؤسسة وعياً بولايتها وقدراتها والسياق الذي تعمل فيه، ما يتيح لها الارتقاء بعملها إلى أقصى حد، لا سيما في ظل نقص الموارد أو فترات عدم الاستقرار.

متنوع

أي أن يكون للكيان مصادر مختلفة للقدرات. لذلك، يمكنه أن يعمل بنجاح حتى عندما يتعرض بعض عناصر القدرات لتحديات: فهناك عناصر أو أصول زائدة عن الحاجة. ويمكن للكيان امتلاك أو الاستفادة من مجموعة من القدرات أو الأفكار أو مصادر المعلومات أو العناصر التقنية أو الأشخاص أو المجموعات.

المصدر: Rodin, 2014.

باء. التنوع

التنوع يعني أن المؤسسة لا تعتمد بالكامل على عنصر واحد من عناصر التشغيل الهامة؛ وبالتالي، يمكن استبدال المكونات أو الأنشطة الهامة أو الأساسية

تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للنساء وتولت أعمال اللجنة الوطنية للمرأة. وقد لوحظ أثر ذلك على مستوى المحافظات حيث تعمل الإدارة على تقديم الخدمات للمرأة.

وفي تونس، أُعيد إنشاء الإدارة العامة للمرأة في وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في كانون الأول/ديسمبر 2011، بعد الانتفاضة. وكانت هذه خطوة هامة بالنظر إلى الدور الذي أداه النشطاء والحركات النسائية مه بدء الاحتجاجات وفي المرحلة الانتقالية. وتهتم الإدارة العامة للمرأة في الوزارة، بتعميم منظور المساواة بين الجنسين؛ وتقييم واقتراح التشريعات التي تراعي المساواة بين الجنسين؛ واعتماد نظم الإنذار المبكر مع متابعة وضع المرأة؛ وتطوير آليات وسياسات وبرامج لتمكين المرأة. وتعمل الإدارة في سياق يشمل العديد من الآليات والاستراتيجيات المتعلقة بقضايا الجنسين في تونس، منها لجنة خاصة معنية بالمرأة والتنمية تسهم في وضع استراتيجيات التنمية والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز وضع المرأة في تونس والبرنامج الوطني الخاص بتعزيز المساواة بين الجنسين. وتقوم الوزارة بهذا العمل من خلال مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الذي بدأ عمله منذ آذار/مارس 2017. وهذا المجلس مكلف بإدماج منظور المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والبرمجة والتقييم ووضع الميزانية، للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل. ويرأس المجلس رئيس الحكومة، وتتولى نيابة رئاسة المجلس وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. ويضم المجلس ممثلين عن عدة وزارات ومؤسسات حكومية أخرى وممثلين عن المجتمع المدني. وتعمل الوزارة كأمانة لها. مما يشير إلى كيفية تنويع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لحقيبتها الوزارية لضمان تأثيرها عبر مجموعة من المبادرات، ولكن أيضاً لضمان حصولها على الدعم من الكيانات الأخرى ذات الصلة في الحكومة.

وقد أصبحت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عضواً في اللجنة الوزارية المشتركة للمرأة، برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية، حيث شاركت في مناقشاتها واستفادت منها كقناة لعرض بعض مبادراتها. وبهذه الطريقة تسعى إلى الحصول على دعم اللجنة التي بدورها تقدم الإجراءات المتفق عليها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. وتشارك اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مختلف مبادرات الحكومة لضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين بما في ذلك وضع السياسة المالية، والخطة الوطنية للإحصاءات العامة، واللجنة العليا للتنمية المستدامة. كما تقود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فريق العمل المشترك بين الوزارات المعني بالمساواة بين الجنسين، وهو هيئة متعددة القطاعات تضم جميع الوزارات المختصة بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، مهمتها مراجعة وتحديث استراتيجية المرأة. وتضمن الروابط مع مختلف الهيئات الحكومية استمرار تعميم منظور المساواة بين الجنسين بغض النظر عن التغييرات السياسية داخل الحكومة، وتوضح أهمية بناء الهياكل المؤسسية.

وفي بداية الصراع في اليمن، تولت اللجنة الوطنية للمرأة سابقاً زمام المبادرة في العمل على جدول أعمال للنهوض بالمرأة وأصبحت الآلية الوطنية الرسمية المعنية بالمرأة. وعملت اللجنة عن كثب مع الإدارات المسؤولة عن تقديم الخدمات للمرأة في مختلف الوزارات على تنسيق الجهود الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وعلى تنمية القدرات في هذا المجال. ولكن اللجنة توقفت عن العمل في عام 2015 بسبب الصراع. وباستثناء إدارة شؤون المرأة والطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تراجع دور الإدارات المتعلقة بالمرأة داخل الوزارات المختلفة مع تصاعد الصراع وإغلاق المكاتب الحكومية المركزية. وقد واصلت إدارة شؤون المرأة والطفل، على المستوى المركزي في عدن وعلى مستوى المحافظات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة،

جيم. التكامل

يضمن التكامل حسن التنسيق والاتساق بين مختلف عناصر النظام، ليس داخل المؤسسة فحسب، بل مع كيانات أخرى تعمل في السياق نفسه، وخاصة الناشطين في مجال حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني. وبالتوافق مع جانب التنوع، يسعى التكامل إلى الاستفادة من مختلف الجهات الفاعلة. وفي حين أن التنوع قد يجلب

أفكاراً/خيارات/بدائل متباينة، فإن التكامل يعني المشاركة بشكل استباقي مع مختلف الجهات الفاعلة لتحليل وتفسير هذه المتغيرات وتقديم آليات وحلول جديدة للعمل. لذلك، فإن العديد من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، تتواصل وتعمل عن كثب مع الآليات الأخرى المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ وقادة المجتمع بما فيها القيادات النسائية؛ والهيئات الأكاديمية ومراكز البحوث؛ والأحزاب السياسية؛ والنقابات العمالية؛ ووسائل الاعلام؛ والقطاع الخاص؛ والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان استجابة مناسبة ومتعددة الأوجه.

وقد استخدم الأردن نهجاً متكاملًا لإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات (ما يسمى قانون "الزواج من المغتصب"). وقد رافقت إلغاء المادة 308 حملة شعبية بارزة شاركت فيها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وغيرها. وقد ساهمت هذه الحملة في تغيير مواقف أعضاء البرلمان، إذ لم يكن سوى عدد قليل منهم مسانداً لإلغاء هذه المادة، ولكن تم الحصول على

مزيد من الدعم بعد أن عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني مناقشات حول هذا الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، كان الديوان الملكي مؤيداً لإلغاء المادة، وهو موقف تبنته الحكومة في نهاية المطاف.

كما ساهمت هذه الحملة في توطيد العلاقة بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني. وتقر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأن زخم التغيير يعتمد على تراكم عدة سنوات من العمل والشراكة مع منظمات المجتمع المدني. إذ يتيح لها التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الاستفادة من خبرات هذه المنظمات والجهود التي تبذلها. وللتأكيد على الطبيعة التشاركية للجهود، لم تحمل الشعارات والرسائل واللوحات الإعلانية شعار أي مجموعة أو منظمة معينة. وقد نتج عن ذلك، القبول من العديد من المجموعات والمنظمات على مستويات مختلفة، مما زاد من شرعية مطالب الحملة. وتجدر الإشارة إلى أن الحملة قد ساهمت أيضاً في بناء الزخم في المنطقة، فألغى كل من لبنان وتونس، في أعقاب هذه الحملة، القوانين الخاصة "بالزواج من المغتصب".

وعملت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل على مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، الذي تم إعداده بمشاركة منظمات نسائية غير حكومية ومنظمات لحقوق الإنسان. واستفادت وزارة التنمية الاجتماعية، التي تدير ملاجئ خاصة بالناجيات من العنف وتقدم الخدمات للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والمسنات،

متكامل

يكون الكيان متكاملًا عندما يتمكّن من تنسيق المهام والإجراءات بين مختلف النظم، بما في ذلك الجمع بين أفكار وعناصر متباينة، والعمل بشكل تعاوني عبر العناصر، وتطوير حلول مترابطة، وتنسيق الإجراءات. ويتم بذلك تبادل المعلومات والتواصل بشفافية..

المصدر: Rodin, 2014.

في وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الاجتماعية. وخارج الكيانات الحكومية، هناك تعاون بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، اقترحت الوزارة القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وأعدته بالتنسيق والشراكة مع الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني. علاوة على ذلك، شملت الميزانية التي أقرها البرلمان مؤخراً تركيزاً كبيراً على الأنشطة المتعلقة بالمرأة. وتستهدف مخصصات الميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، والوزارات الأخرى التي تنفذ أنشطة تتعلق بالمرأة، مما يعزز الدور المركزي للوزارة خاصة وأن الوزارات الأخرى تعتمد على وجودها وخبرتها في تنفيذ الأنشطة المختلفة.

ويتطلب التكامل أكثر من مجرد شراكة، بل قيام الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بضمان التعاون الشامل والاستراتيجي مع العديد من مختلف الكيانات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية منها والدولية. ويضمن هذا قيام الجهات الفاعلة بتوفير ضوابط وموازين على طول الطريق، بحيث يكون التنفيذ فعالاً وموثوقاً. وبشكل خاص، يبدو أن التصدي للعنف ضد المرأة يشكل أرضية مشتركة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة والكيانات الأخرى. وعلى الرغم من أهمية التدخلات، يجب توسيع نطاقها لتمكين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من تلبية مختلف احتياجات الحكومة والنساء والفتيات.

دال. التنظيم الذاتي

عندما تكون المؤسسة قادرة على التنظيم الذاتي، تسهل إدارة الاضطرابات. ولا يحميها ذلك من الفشل،

من المناقشات التي طرحت خلال المشاورات التي عقدتها وزارة شؤون المرأة. علاوة على ذلك، تم إنشاء مرصد وطني للعنف ضد المرأة تديره الوزارة، وهو يعمل على جمع البيانات والمعلومات المقدمة من الحكومة والمجتمع المدني.

وبالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تم وضع خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في دولة فلسطين (2017-2019)⁷⁹، من خلال

عملية منسقة وتشاورية، بقيادة وزارة شؤون المرأة وبدعم من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد تم ذلك بعد دعوة واسعة النطاق أطلقها الائتلاف النسائي الفلسطيني بشأن قرار مجلس الأمن 1325. ويتكون الائتلاف من مجموعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقوم بمهامه تحت قيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وفي عام 2015، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني تعليمات إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى تقضي بإدراج الخطة المتعلقة

بالمرأة والسلام والأمن في خططها وتخصيص التمويل اللازم لها. وقد استند في ذلك إلى سياسة لوضع ميزانية تراعي المساواة بين الجنسين، اعتمدها الحكومة في عام 2013، نتيجة جهود وزارة شؤون المرأة والعديد من منظمات المجتمع المدني.

وفي تونس، تعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن عن كثب مع الوزارات الأخرى، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشباب ووزارة التربية وغيرها. وأنشأت الوزارة أيضاً وحدات تعنى بالمساواة بين الجنسين في الوزارات ذات الصلة. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2018، بدأ التنفيذ

قادر على التنظيم الذاتي

يمكن للكيان تنظيم ذاته بطرق تمكنه من التعامل مع المواقف غير العادية والاضطرابات دون حدوث خلل كبير أو انهيار كارثي. ولا تحدث اضطرابات متتالية عندما يواجه الكيان خللاً وظيفياً حاداً؛ فيمكنه التوقف عن أداء عمله بطريقة آمنة.

المصدر: Rodin, 2014.

اللجنة خمسة تقارير تشير إلى حدوث انتهاكات، وأجرت تحليلاً من منظور المساواة بين الجنسين لتأثير الصراع على المرأة، كما أنها تحتفظ بقاعدة بيانات لوثائقها. ويعد ما تم جمعه من معلومات ذا صلة بجهود اليمن لأنه يرتبط بالخطة المتعلقة المرأة والسلام والأمن، ويوفر تحليلات أساسية لخطة العمل الوطنية والاستراتيجيات المستقبلية.

وتعمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بشكل صحيح، يجب توفير التمويل اللازم لها. ولا يؤثر نقص التمويل على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية فحسب، فقد قد أثر تاريخياً على هذه الآليات في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك في السياقات المستقرة)⁸¹. ومن أجل بناء المنعة، يجب أن تتمتع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة باستقلالية في تخطيطها وتحديد أولوياتها، لضمان قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المرأة والفتاة. ويجب أن تسمح لها ولايتها بتعيين الموظفين المناسبين والحفاظ عليهم، بما في ذلك من هم في مناصب القيادة؛ وتنظيم أعمالها وفقاً لأهم الأولويات والاحتياجات؛ والتحكم في وضع ميزانياتها الداخلية وغيرها من العمليات لاتخاذ إجراءات فعالة تتعلق برافاه الموظفين وسلامتهم وتدريبهم. وفي بعض الحالات تعتمد الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على العمل المؤثر للمتطوعين، لكن ذلك لا يوفر لها سبيلاً للاستدامة.

وفي الأردن، أعطت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الأولوية لبناء هيكل داخلي يعكس أولوياتها، كما تعكسها خطتها الاستراتيجية التي تمتد على ثلاث سنوات وخصصت لها ميزانية كاملة. وسعيًا من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عملها، عملت على بناء القدرات المؤسسية والعلاقات مع مختلف الجهات الفاعلة. وتشكل الموارد المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

لكن يضمن لها عدم حدوث انهيار أو تلاشٍ داخلي عند وقوع المخاطر. وكما تعتبر "رودن"، المنظومة القادرة على التنظيم الذاتي يمكنها منع الاضطرابات من التسبب بأثار مضاعفة إذا ما واجهت المنظومة أي خلل وظيفي حاد⁸⁰. يتضمن المثال الأفضل للتنظيم الذاتي تطوير آليات للرصد والتقييم تضمن فعالية العمل وإمكانية رصد النجاحات والإخفاقات بدقة للخروج بدروس مستفادة. ويعد التقييم المنتظم لعمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ضرورياً لتمكين هذه الآليات من التفكير الذاتي وتعزيز منعته. كما يعد تحديد المعايير والمؤشرات على امتداد دورات المشروع مهماً جداً لقياس التقدم المحرز. وفي هذا الصدد، قد يكون مكتب الإحصاء الوطني شريكاً مهماً في تصميم مثل هذه المعايير والمؤشرات وقياس التقدم المحرز.

في حالات أخرى، قد تضطر المؤسسات، بسبب الصراع و/أو عدم الاستقرار السياسي، إلى إعادة هيكلتها الذاتية أو إنشاء هيكل مؤقتة لمواصلة العمل من حينها توقفت المؤسسة السابقة. وقد شهد اليمن صراعاً متعدد الأوجه منذ عام 2015، مما أدى إلى شل حركة العديد من المؤسسات، بما في ذلك الآلية الوطنية للمرأة. وبينما بدأت هيكل الحكومة تضعف، تأثر كثيراً دور الإدارات المعنية بالمرأة في الوزارات المختلفة، فتم إغلاق معظمها. أما الإدارات الرئيسية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن وعلى مستوى المحافظات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فواصلت عملها. والعمل جارٍ اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2018 في إدارات المرأة في وزارة حقوق الإنسان ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام. ومن النتائج المدمرة الأخرى للصراع هو فقدان الأرشيف والدراسات والبيانات من هذه الإدارات. ومن الهيئات المهمة التي أنشئت خلال الصراع في اليمن، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت

المساءلة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام وحل الصراع على جميع المستويات، وهي تُقدم في إطار منطقي واضح يتضمن الأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات والأنشطة والنتائج والشروح والمسؤوليات. غير أن خطة العمل الوطنية، لا تشمل الشواغل والتدابير الداخلية المتعلقة بالوقاية والحماية داخل المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك، تشير

وزارة شؤون المرأة إلى عدم الحاجة

إلى هذه التدابير كونها مدرجة في استراتيجيات وخطط عمل وطنية أخرى، بما في ذلك الخطة الوطنية الفلسطينية العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2017-2022. وفي الوقت نفسه، يتم دمج خطة العمل الوطنية ضمن خطط أخرى، ومنها تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمشاركة السياسية للمرأة.

وتعني القدرة على التكيف ضرورة أن تكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة مدركة ومستعدة لمعالجة مجموعة متنوعة من الشواغل على الصعيد القانوني والسياسي

بطريقة مبتكرة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات؛ وأمن النساء والفتيات؛ ومجابهة اقتصادات مفترسة تستغل النساء والفتيات وفي الوقت نفسه تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛ والعدالة الانتقالية والتعويض. وثمة مجموعات معينة من النساء والفتيات – بما في ذلك الأسر التي ترأسها نساء، والمقاتلات السابقات والنساء والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة، والنساء ذوات الإعاقة والفتيات المراهقات- لديها احتياجات خاصة قد لا تتضح على الفور، ولكن ينبغي أن تدرج ضمن ولاية الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وبالتالي، من

وفي عام 2016، تلقت اللجنة زيادة كبيرة في التمويل من الحكومة، مما منحها المزيد من الاستقرار. لكنها لا تزال بحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لضمان استمراريتها. ويمكن للجنة تعبئة الموارد المالية الخاصة بها، وهذا الأمر هام للغاية لأنه يتيح لها إمكانية تنفيذ خططها الخاصة وفقاً للأولويات الناشئة المرتبطة بالوضع في الأردن.

هاء. القدرة على التكيف

إن سمة التكيف، أي القدرة على الاستجابة بفعالية ومرونة وفقاً للظروف المتغيرة، هي العنصر الأخير المطلوب لبناء مؤسسة منيعة. وتعني القدرة على التكيف إجراء تحسينات وتحولات لمواجهة أي اضطراب أو حالة عدم استقرار؛ كما تشير إلى القدرة على التغيير قبل حدوث الاضطراب، أو تجنب تأثير الاضطراب أو تخفيفه. والقدرة على التكيف مفهوم واسع، ويمكن تطبيقها على جميع جوانب العمل داخل المؤسسة، وهي أساساً تراكم وتقاطع للخصائص الأربع السابقة للمنعة، وهي الوعي والتنوع والتكامل والتنظيم الذاتي. ويمكن للمؤسسة القادرة على التكيف الاستفادة من الموارد والقدرات المتاحة والقيام بالعمل حسب الحاجة، حتى لو كان ذلك يعني إعادة هيكلة عملها.

وتتطلب السياقات المختلفة استجابات تكيفية مختلفة. على سبيل المثال، تركز خطة العمل الوطنية الفلسطينية للفترة 2017-2019، المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325، على حماية النساء والفتيات من الاحتلال الإسرائيلي. وتسعى الخطة إلى ضمان

قادر على التكيف

الكيان قادر على التكيف مع الظروف المتغيرة من خلال وضع خطط جديدة، أو اتخاذ إجراءات جديدة، أو تعديل السلوكيات. فالكيان المرن له القدرة على استخدام الموارد المتاحة لأغراض جديدة أو استخدام عنصر واحد للاضطلاع بأدوار متعددة. ويشمل ذلك التحكم بخطط العمل والتوظيف والميزانية.

المصدر: Rodin, 2014.

شاملة وتشاركية جمعت أكثر من 60 ممثلاً من القطاع الأمني والحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية للمساعدة في صياغة خطة العمل الوطنية الأردنية. وتم تشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى بقرار من مجلس الوزراء. وأسفرت المشاورات الوطنية والمحلية عن اعتماد العديد من الأولويات التي كانت بمثابة الأساس لخطة العمل الوطنية الأردنية. والجدير بالذكر أن هذه الخطة تضم ركيزة مخصصة لمنع التطرف العنيف.

ولا تشكل النساء مجموعة متجانسة، والسياقات المختلفة تدعو إلى اتخاذ تدابير مختلفة لضمان المساواة. ولضمان القدرة على التكيف، تحتاج الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومكاتبها الإقليمية إلى الاستعداد للقيام بعمل هادف قد يختلف من مجتمع إلى آخر. ويشمل ذلك، العمل الميداني في مختلف المناطق، من خلال إنشاء مكاتب محلية، وضمان قدرة موظفي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على السفر وبناء علاقة عمل مؤاتية مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني المحلي والمنظمات الشعبية والمجتمعات المحلية. ويعد هذا الارتباط بالمجتمع بالغ الأهمية لبناء منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، مما يسمح لها ليس فقط بالإلمام بالوضع في جميع أنحاء البلاد وبالوقائع والأولويات على أرض الواقع، ولكن أيضاً بالحصول على الدعم من مختلف المجتمعات التي توفر لها الخدمات. وتضمن طريقة العمل هذه تمكين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من الترويج للسياسات والاستراتيجيات والحلول الفعالة التي تستجيب للواقع في أماكن صنع القرار.

ولضمان حصول المرأة في تونس على الخدمات في كل من المناطق الحضرية والريفية، لدى وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن 24 مكتباً إقليمياً تعمل كمواقع أمامية مصغرة تابعة للوزارة (تُعرف أيضاً باسم المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة

الضروري ألا تكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة قادرة على التكيف فقط من حيث العمل/الولاية، ولكن أيضاً من حيث الفئات السكانية التي تقدم لها الخدمات.

وتأتي المنعة أيضاً من التقييم والتخطيط، وإذا لزم الأمر، تقديم المساعدة الفورية، من خلال تقييم الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات. وقد يشمل ذلك معرفة الاحتياجات المتعلقة بالملاجئ وخدمات الصرف الصحي والغذاء والمياه والخدمات الصحية. ومع الخبرة والتجربة الملائمتين في مجال المساعدة الإنسانية، أصبحت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة أكثر قدرة على دعوة الحكومة إلى تعميم الخدمات والاستراتيجيات والخطط المراعية للمساواة بين الجنسين ووضع السياسات اللازمة، لجعل هذه الخدمات ذات جودة، سهلة المنال، ومتاحة بأسعار معقولة.

وفي الأردن أكثر من 1.4 مليون لاجئ سوري منهم 660,000 لاجئ فقط مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁸². علاوة على ذلك، لا يوجد سوى ثلاثة مخيمات رسمية للاجئين في البلاد، ويعيش معظم اللاجئين خارج هذه المخيمات في المناطق الحضرية أو في مستوطنات غير نظامية. وقد وضعت خطة العمل الوطنية الأردنية (2018-2021) حول المرأة والسلام والأمن للاستجابة للتحديات التي يواجهها البلد، بما في ذلك وضع اللاجئين، وهو موضوع لم تتناوله الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2013-2017)⁸³. وبدأ المسار في عام 2010 بإنشاء الائتلاف الوطني لوضع استراتيجية وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ولكن مع حدوث الانتفاضات في المنطقة، أجرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية ومهام الائتلاف الوطني، للاستجابة للصراعات في البلدان المجاورة وانتشار اللاجئين. وقادت اللجنة بعد ذلك عملية

دورها رغم العديد من التحديات وعدم الاستقرار. وفي حالة اليمن، استدعى ذلك تغيير على مستوى ولاية وزارة المرأة لضمان الاستجابة المناسبة للأزمة الإنسانية في البلاد. هذا ويعاني الأردن من تداعيات الأزمة السورية، فوضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325. وهي خطة تشاورية وشاملة، إذ لا تتناول خطة العمل الوطنية الأردنية احتياجات النساء الأردنيات فحسب بل اللاجئات أيضاً. أخيراً، في تونس، سعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن إلى توطيق خدماتها من خلال المكاتب الجهوية، استجابة للاحتياجات على أرض الواقع بدلاً من اتباع نهج واحد يناسب جميع الأوضاع.

والطفولة) يرأسها مندوب جهوي للمرأة. وتتولى المندوبيات تنفيذ برامج الوزارة، مع مراعاة الواقع المحلي. وهي تبادر بوضع برامج تتناسب مع الاحتياجات المحلية، بما في ذلك الإجراءات المحددة المتعلقة بالإتجار بالبشر أو تشغيل الفتيات في سن الطفولة أو تسربهن من المدارس. كما تشرف على مراكز رعاية الأطفال وملاجئ النساء. وتدير الوزارة أيضاً خطأً ساخناً للإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والأطفال وكبار السن.

وتوضح الأمثلة أن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الأردن وتونس واليمن استمرت في الحفاظ على

4. الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

4. الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

تتوق أدائها الطبيعي. فعدم الاستقرار أو الاضطراب قد يتسبب في تغيير مركز اهتمام المؤسسة أو إنهاء وجودها. لذلك، من الأهمية بمكان تمكين المؤسسات، مثل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، من أن تكون منيعة منذ البداية، بهدف الحد من المخاطر والصدمات الناتجة عن الصراع والاحتلال والانتقال السياسي.

وتُظهر تجارب الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الأردن، ودولة فلسطين، وتونس، واليمن كيف أن استخدام بعض عناصر الخصائص الخمس للمنة قد سمح لهذه المؤسسات بالتأقلم والاستمرار في أداء مهامها في ظروف صعبة. فالتقنيات التي تستخدمها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية سمحت لها باكتساب الشرعية من خلال روابطها مع منظمات المجتمع المدني، وقد حماها ذلك من أي محاولات للتشكيك في فائدتها وطبيعتها عملها كهيئة غير مقدمة للخدمات. ومن الأهمية بمكان بناء سمعة قوية ونفوذ جدير بالثقة في ظل الاحتلال، حيث غالباً ما يتم نزع الشرعية عن المؤسسات المحلية من قبل قوة الاحتلال. ويعد ذلك هاماً بشكل خاص بالنظر إلى الانقسام السياسي داخل الحكومة الفلسطينية. فعلى الرغم من هذا الانقسام، لا تزال وزارة شؤون المرأة تعتبر جهة فاعلة موثوق بها ومدافعة عن حقوق المرأة الفلسطينية.

وتعتبر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مثلاً جيداً على آلية وطنية معنية بالمرأة تركز على تعزيز قدراتها، وروابطها مع المجتمع المدني، وعلى تمكين الحكومة من تعزيز التزاماتها في مجال تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين كآليات أساسية لتنفيذ ولايتها. واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تأتي هذه الدراسة في وقت توصلت فيه الأطر الدولية الأساسية لحقوق المرأة في عصرنا إلى تحقيق إنجازات بارزة، ومن هذه الأطر منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتيح التقارب بين هذه الأطر فرصة واعدة لتوجيه النهج التي تعتمد عليها الدول في ما يخص عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ودورها في سياق هذه الأطر، لا سيما في فترات الصراع والانتقال.

فالآليات الوطنية المعنية بالمرأة مؤسسات هامة داخل هياكل الدولة، مكلفة بضمان تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين على مستوى الحكومة. ولا يمكن للمرء أن يتخيل كيف يمكن لدولة ما أن تضمن أن قوانينها وسياساتها وبرامجها تراعي المساواة بين الجنسين من دون مؤسسة متخصصة يتم تكليفها وتمكينها للاضطلاع بهذه المهمة. وفي غياب هذه المؤسسات، قد تواجه الدول صعوبة في الاستجابة لاحتياجات ومطالب جميع الذين يعيشون في ظل سلطتها، بما في ذلك الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، وفي ضمان المساواة بين الجنسين، لا سيما في حالات عدم الاستقرار أو الاضطراب.

وركزت هذه الدراسة على كيفية تأثير الصراع والاحتلال والانتقال، على مؤسسات الدولة، وبشكل خاص على الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. ويتم عادة إنشاء المؤسسات في فترة ما قبل الصراع أو في مرحلة من الاستقرار النسبي. وخلال فترات الاضطرابات، تواجه المؤسسات ضغوطاً شديدة، إذ يتعين عليها مواصلة عملها رغم الصدمات التي

وتعتمد منعة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على وضعها وولايتها وسلطانها وأدوارها ومواردها وقدراتها وروابطها. ولتكون الآليات الوطنية المعنية بالمرأة منيعة، تحتاج أيضاً إلى العمل مع السلطات الحكومية للتأكيد على أن تنفيذ أي خطة متعلقة بحقوق الإنسان للمرأة هو من متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان وأولوية سياسية، فضلاً عن كونه انعكاساً لحقيقة أن النساء والفتيات هن نصف المجتمع وعلى الحكومة إيلاء اهتمامها وتوفير مواردها بنفس النسبة لتلبية احتياجاتهن. والآلية الوطنية المنيعة للمرأة تقوم أيضاً ببناء الثقة في السلطات الحكومية، من خلال قدرتها على التواصل وإظهار تجارب النساء والفتيات على أرض الواقع⁸⁴. وقد أوضح الفصل السابق أمثلة عن كيفية تعامل بعض الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة مع التحديات المطروحة باعتماد آليات للمواجهة تدرج تحت إطار المنعة الذي حددته "رودن". وعلى الرغم من أن الخيارات التي اتخذتها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة للاستجابة للتحديات المختلفة ربما لم تسترشد بإطار المنعة الذي تمت مناقشته أعلاه، فإن بعض هذه الآليات تعمل بطرق مبتكرة وتقدم ممارسات جيدة لضمان مواجهة تحديات الصراع أو الاحتلال أو الانتقال السياسي النظامي. وبينما أوضح الفصل أيضاً أن أي من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لم تستخدم جميع خصائص المنعة الخمس في وقت واحد، فإن التقنيات المعتمدة تتماشى مع الإطار الذي اقترحه "رودن"، وقد كفلت لها منعتها. ومن المهم أيضاً أن تتلقى الآليات الوطنية المعنية بالمرأة الدعم اللازم من حكوماتها، خاصة في الحالات التي تتطلب توفر المنعة. ويجب أن يأخذ القادة السياسيون قضايا المرأة وجهود تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على محمل الجد لضمان تمكين مواطنيهم، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن دولهم.

على ثقة بأن بناء القدرات والروابط سيمكنها من الاستجابة للأزمات، إذ تدرك أنه عندما تطرأ مواقف مستجدة، سيوفر لها ذلك شكلاً من أشكال المنعة. وبالنظر إلى الضغط المستمر لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن، تعتبر تنمية قدرات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ذات أهمية استراتيجية عالية لتعزيز قدرتها على الاستجابة لمثل هذه الصدمات ومواصلة أدائها.

وتوضح حالة تونس أن قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على تعزيز الروابط الراسخة مع مختلف المنظمات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، لا تفيد مصلحة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وحسب، ولكن الوزارات الأخرى أيضاً. وبالتالي، تصبح العلاقة متبادلة عند الاستجابة لاحتياجات المرأة والخطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى أن العديد من الوزارات لديها ميزانية حصرية للأنشطة المتعلقة بالمرأة، فإن تنفيذها لهذه الأهداف المحددة يعتمد على خبرة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في النهوض بالنساء والفتيات. وقد سهلت الروابط التي نشأت بين الوزارة والجهات الفاعلة بجميع أطرافها، توفير الدعم الواسع لحقوق المرأة وتنفيذها في تونس.

أما حالة اليمن فتوضح أن توفر المرونة لتغيير الهيكل والتكيف مع الظروف المختلفة يمكن أي منظمة من استخدام المساحات والأدوات والموارد المتاحة بفعالية. لذلك، عندما تأثر دور اللجنة الوطنية للمرأة بالصراع المستمر في صنعاء، تولت إدارة شؤون المرأة والطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية القيادة واستمرت في الوفاء بولايتها بفعالية، بالشراكة مع جميع الإدارات المعنية بالمرأة في مختلف الوزارات، مما ساعد على الحد من وقع الصراع الحاد وتأثيره على الجانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

المعنية بالمرأة تتيح مشاركة وإشراك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات التي تمثل مختلف شرائح المجتمع في عمليات صنع القرار.

آليات الإبلاغ: يمكن المؤسسات الحكومية والآليات الوطنية المعنية بالمرأة، إنشاء وتعزيز آليات مستقلة ومراعية للجنسين لرصد الأداء المؤسسي وتقييمه والإبلاغ عنه. ويمكن للحكومات تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في مؤسساتها عند وضع الخطط، وتوفير بيانات مصنفة حسب الجنس. ويمكن للمنظمات الدولية والإقليمية أن تدعم الجهود المبذولة لبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على أساس المعايير الدولية وأفضل الممارسات لرصد وتقييم الأداء والقدرة على التأثير، بالإضافة إلى وضع معايير ومؤشرات خاصة بذلك.

القدرات والموارد: يمكن للحكومات تخصيص الموارد والميزانيات المالية المستدامة المطلوبة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة لتمكينها من التنفيذ الكامل لولايتها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من أن تضمن الحكومات شفافية التوظيف على أساس الكفاءة والإدماج والالتزام بالمساواة بين الجنسين. ويمكن للمنظمات الدولية والإقليمية أن توفر الدعم في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لموظفي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وأعضائها في مجالات العمل ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز معرفتهم بالقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة؛ وتنسيق جهودهم في دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتجنب أي ازدواجية أو تداخل في العمل.

الروابط: أظهرت التجارب من المنطقة أن المساواة بين الجنسين قد لا تحتل مكانة عالية في الخطط السياسية في فترات الصراع أو بعد انتهائه أو في حالات الاحتلال. وبالتالي، إن بناء القدرة على الاستعداد والخبرات بشأن الشواغل العملية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتي تنشأ قبل

ويؤدي تحليل المنعة المؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة التي تعمل في سياقات صعبة في المنطقة العربية إلى استخلاص توصيات في السياسات. ومن أهم هذه التوصيات اعتماد الآليات الوطنية المعنية بالمرأة إطاراً لبناء المنعة يتناسب مع السياق الاجتماعي والسياسي العربي. ويجب أن يوفر هذا الإطار عناصر منعة تطبق على مختلف مكونات المهام والعمليات التي تقوم بها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وينبثق الإطار المقترح من التجارب التي تم عرضها في المناقشة أعلاه والممارسات الجيدة لآليات التكيف وعناصر المنعة لدى الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وهو يستند إلى إطار "رودن" ونموذج "راي" للمؤسسات القوية. وعملياتنا التكيف والاعتماد تسمحان للآليات الوطنية المعنية بالمرأة مواصلة العمل بفعالية والقيام بعملها المؤسسي أثناء الظروف الصعبة وفي البيئات القاسية. كما أن زيادة الانخراط في هذا الإطار، خاصة في أوقات الاستقرار، ستضمن قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على مواجهة الصدمات والتحديات بشكل أفضل. وترتبط سمات هذا النموذج بولاية الآلية الوطنية المعنية بالمرأة وهيكلها؛ وآليات الإبلاغ الخاصة بها؛ وقدراتها ومواردها؛ وروابطها؛ وقدرتها على التعاون والتنسيق. وفي ما يلي مزيد من التوضيح حول هذه الجوانب.

الولاية والهيكل: يمكن للحكومات أن تعتمد نموذجاً قائماً على بناء المنعة عند إنشاء آلية وطنية معنية بالمرأة بموجب القانون، مع تحديد واضح لولايتها وصلاحياتها في التأثير على صنع القرارات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق الحكومة؛ وضمان عدم التداخل في ولاية وعمل مختلف الجهات المعنية في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومساءلة المؤسسات الحكومية في تجاوزها مع المهام المكلفة بها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وفقاً للسياق القانوني المحدد لكل دولة؛ والتأكد من أن هياكل إدارة الآليات الوطنية

السلطات والعمل بناءً عليها، مما يساهم في بناء الثقة حتى تتمكن هذه الآليات من مرافقة النساء والفتيات على المدى الطويل بما في ذلك في أوقات الاستقرار أو الصراع أو الاحتلال، ومراحل ما بعد الصراع أو بناء السلام أو الانتقال السياسي. كما أن إقامة روابط مع المنظمات المجتمعية ومبادرات القيادة الشعبية وتقديم الخدمات، من شأنه أن يسمح بفهم واستجابة أفضل لاحتياجات النساء والفتيات. ويمكن للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، عند الاقتضاء، دعوة الحكومة المركزية إلى توفير الدعم المناسب وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة. وبمثل هذا التنسيق والتعاون، قد تصبح الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في موقع يسمح لها بإيجاد رؤية جديدة تلائم السياق الذي تعمل فيه، والاستفادة من المعايير الدولية والخبرات السابقة في البلدان الأخرى، بما يساعدها على العمل مع النساء والفتيات على إيجاد حلول محلية خاصة بهن.

الصراع وإثناؤه وبعده، تعد أمراً حتمياً بالنسبة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، حتى تتمكن من إدارة الاحتياجات الناشئة والطويلة الأجل للنساء والفتيات. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى ما هو قائم من روابط وعلاقات عمل قوية مع المجتمع المدني. ويعد تطوير واعتماد وتوفير الموارد وتنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مثلاً على العمليات التي يمكن أن تتولاها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لإقامة شراكة أقوى مع المجتمع المدني في تلبية احتياجات النساء والفتيات. وبالمثل، يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية دعم عمليات وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتسهيل تبادل الموارد.

التعاون والتنسيق: قد يتطلب ذلك أيضاً ضمان عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على إيصال أصوات النساء وخبراتهم على أرض الواقع إلى مختلف

المراجع

بالعربية

الإطار الإقليمي للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (2018). الاستعراض الاستراتيجي الإقليمي: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) 2018-2019. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/62322.pdf>.

تونس (2019). بوابة رئاسة الحكومة. <http://www.pm.gov.tn/pm/content/index.php?lang=ar>.

جمهورية العراق (2019). الاستعراض الوطني المتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرون عام لجمهورية العراق. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/the_republic_of_iraq_beijing25_fi_nal_report_2.pdf.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (2018). استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان للأزمة الإنسانية في اليمن. <https://www.unfpa.org/resources/unfpa-humanitarian-response-yemen-2018>.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2018). الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، المرأة والأمن والسلام 2021-2018. <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/images/publications/2018/jordanian%20national%20action%20plan%20for%20the%20implementation%20of%20un%20security%20council%20resolution%201325%20arabic.pdf?i.a=en&vs=2146>.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (2018). الحماية في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية). <https://bit.ly/201p7BN>.

بالإنكليزية

Byrne, Bridget, and others (1996). *National machineries for women in development: experiences, lessons and strategies for institutionalising gender in development policy and planning*. University of Sussex, Brighton: BRIDGE. Available at <http://www.bridge.ids.ac.uk/sites/bridge.ids.ac.uk/files/reports/re36c.pdf>.

Dixon, John, and others (2018). Public Administration in the Middle East and North Africa. *International Journal of Public Administration*, vol. 41, No. 10, pp. 759-764.

The Economist Intelligence Unit (2013). *Country Report: Tunisia*. 7 January. Available at http://www.eiu.com/FileHandler.ashx?issue_id=1630045947&mode=pdf.

Goetz, Anne Marie (2003). National women's machinery: state-based institutions to advocate for gender equality. In *Mainstreaming gender, democratizing the state? Institutional mechanisms for the advancement of women*, Shirin M. Rai, ed. Manchester: Manchester University Press, pp. 69-95.

Inter-Parliamentary Union (2019). *Women in National Parliaments* [Situation as of 1 February 2019]. Available at <http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm>.

- Karam, Jeffrey G. (2018). Lebanon's Civil Society as an Anchor of Stability. *Middle East Brief*, 117. Crown Centre for Middle Eastern Studies, Brandeis University. Available at <https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/meb117.html>.
- Kardam, Nüket (2002). The Emergence of a Global Gender Equality Regime. *International Journal*, vol. 57, No. 3, pp. 411-438.
- Kardam, Nüket and Selma Acuner (2003). National women's machineries: structures and spaces *Mainstreaming gender, democratizing the state? Institutional mechanisms for the advancement of women*, Shirin M. Rai, ed. Manchester: Manchester University Press, pp. 96-114.
- Langeland, Krista S., and others (2016). *How Civil Institutions Build Resilience: Organizational Practices Derived from Academic Literature and Case Studies*. RAND Corporation. Available at <https://pdfs.semanticscholar.org/84ef/41c73901105f9af61f049d5864f6f81629a3.pdf>.
- Manjoo, Rashida (2005). Case Study: The Commission for Gender Equality, South Africa: Promotion and Protection of Gender Equality — are Separate Structures Necessary? *Griffith Law Review*, vol. 14, No. 2, pp. 268-279.
- Ortiz, Isabel, and others (2015). *The decade of adjustment: a review of austerity trends 2010 – 2020 in 187 countries*. ESS Working Paper no. 53. The South Centre Initiative for Policy Dialogue (IPD), Columbia University. Available at <http://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action%3Fressource.ressourceld%3D53192>.
- Rai, Shirin M. (2003). Institutional mechanisms for the advancement of women: mainstreaming gender, democratizing the state? In *Mainstreaming Gender, Democratizing the State? Institutional Mechanisms for the Advancement of Women*, Shirin M. Rai, ed. Manchester: Manchester University Press, pp. 15-39.
- Rodin, Judith (2014). *The Resilience Dividend: Being Strong in a World Where Things Go Wrong*. New York: Public Affairs.
- Scott, W. R. (2008). Lords of the dance: Professionals as institutional agents. *Organization Studies*, 29, 219-238. Available at <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0170840607088151>.
- Sjöstedt, Martin (2015). Resilience revisited: taking institutional theory seriously. *Ecology and Society*, vol. 20, No. 4, pp. 23-30.
- State of Palestine, Ministry of Women's Affairs (2017). *The National Action Plan for the Implementation of UNSCR 1325. Women, Peace and Security. Palestine 2017-2019*. Available at http://peacewomen.org/sites/default/files/170515Pln_MoWA_e.pdf.
- Stokes, Wendy (2003). The government of the United Kingdom: the Women's National Commission. In *Mainstreaming Gender, Democratizing the State? Institutional Mechanisms for the Advancement of Women*, Shirin M. Rai, ed. Manchester: Manchester University Press, pp. 184-202.
- Tunisia, Official Printing Office (2019). The latest Legal announcements gazette. Available at http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_6820-377-rwLaNNkGAS/PageDernierParuAnnonce/SYNC_322702203.
- United Nations Children's Fund (UNICEF) and the International Center for Research on Women (ICRW) (2017). *Child Marriage in the Middle East and North Africa*. Available at <https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2018/04/Full-Report-FINAL.pdf>.
- United Nations Development Programme (UNDP) (2019). *Assessing the Impact of War on Development in Yemen*. Available at <https://reliefweb.int/report/yemen/assessing-impact-war-development-yemen>.

United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau for Arab States (RBAS) (2002). *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. Available at http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2002_en.pdf.

United Nations Division for the Advancement of Women (2005). *Strengthening National Mechanisms for Gender Equality and the Empowerment of Women: A Global Synthesis Study*. Available at http://www.un.org/womenwatch/daw/TechnicalCooperation/GLOBAL_SYNTHESIS_REPORT_Dec%202010.pdf.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2010). *Strengthening National Mechanisms for Gender Equality and the Empowerment of Women: National Mechanisms for Gender Equality in the ESCWA Region* [unpublished].

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2018). *Jordan, Fact Sheet*, June 2018. Available at <http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Jordan%20Fact%20Sheet%20-%20June%202018.pdf>.

_____ (2019). Syria Regional Response: *Total Persons of Concern*. Access date last updated 09 Apr 2019. Available at <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2014). *Gaza Crisis Appeal, September 2014 Update*. Available at <https://www.un.org/unispal/document/gaza-crisis-appeal-september-2014-update-ocha-updated-appeal/>.

_____ (2018). *The Monthly Humanitarian Bulletin: May 2018*. Available at <https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-may-2018>.

United Nations Population Fund (UNFPA) and the Yemeni Women's Union (2015). *Annual Report*.

UN Women (2016). *Summary of Proceedings: Regional Consultation with National Women's Machineries on Strengthening CEDAW Implementation, Monitoring and Accountability*. Available at <http://asiapacific.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/04/national-womens-machineries>.

_____ (2018). *Unpacking Gendered Realities in Displacement: The Status of Syrian Refugee Women in Jordan*. Available at <http://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/gendered-realities-in-displacement-jordan-report>.

The World Bank (2013). *Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict*. Available at <https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Lebanon%20Economic%20and%20Social%20Impact%20Assessment%20of%20the%20Syrian%20Conflict.pdf>.

_____ (2018). *Iraq Economic Monitor - From War to Reconstruction and Economic Recovery: With a Special Focus on Energy Subsidy Reform*. Available at <http://documents.worldbank.org/curated/en/771451524124058858/Iraq-Economic-Monitor-From-War-to-Reconstruction-and-Economic-Recovery-With-a-Special-Focus-on-Energy-Subsidy-Reform>.

The World Economic Forum (2018). *The Global Gender Gap Report 2018*. Available at <https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2018>.

الحواشي

مقدمة

1. Goetz, 2003, p. 69.
2. منهاج عمل بيجين، الفقرة 196.
3. United Nations Division for the Advancement of Women, 2005.
4. يمكن الاطلاع على CEDAW/C/LBN/CO/4-5، الفقرة 24 (أ)؛ و CEDAW/C/IRQ/CO/4-6، الفقرة 20.
5. E/ESCWA/ECW/2017/1.
6. Sjöstedt, 2015.
7. Rodin, 2014, p. 13.
8. في تشرين الأول/أكتوبر 2000، تمت صياغة واعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000)؛ بعد ذلك، تمت صياغة ثمانية قرارات إضافية لدعم وتوضيح أهداف القرار 1325، أي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإجمالاً، تسعى القرارات التسعة الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة وحمايتها وحقوقها قبل الصراع وإثناؤه وبعده، ومن خلال إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ويؤكد قرار مجلس الأمن 1325 أن جهود السلام والأمن أكثر استدامة عندما تكون النساء شريكات متساويات في منع نشوب الصراعات العنيفة، وفي القيام بجهود الإغاثة والإنعاش وخلق سلام دائم.
9. خطة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 هي مجموعة من 17 هدفاً عالمياً حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنجازها بحلول عام 2030، سعياً إلى القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

الفصل 1

10. Scott, 2008, p. 222.
11. E/ESCWA/ECRI/2017/4، ص. 14-15.
12. Langeland, and others, 2016, p. 5.
13. Sjöstedt, 2015, p. 1.
14. Rodin, 2014, p. 3.
15. UNDP RBAS, 2002.
16. E/ESCWA/ECRI/2017/4؛ E/ESCWA/ECRI/2016/1.
17. Stokes, 2003.
18. Manjoo, 2005.
19. Goetz, 2003.
20. Kardam, 2002, p. 427.
21. Manjoo, 2005, p. 270.
22. A/CONF.116/28/Rev.1.
23. Byrne, and others, 1996, p. 5.
24. Kardam, 2002.
25. Manjoo, 2005, p. 270.
26. Byrne, and others, 1996, p. 5.
27. إعلان ومنهاج عمل بيجين.
28. Kardam and Acuner, 2003, p. 96.
29. Rai, 2003, pp. 25-26.
30. Rai, 2003, p. 26.
31. ESCWA, 2010.
32. المرجع نفسه.

- .33 المرجع نفسه.
- .34 E/ESCWA/ECW/2017/4.
- .35 في 31 كانون الثاني/يناير 2019، أنشأ مجلس الوزراء اللبناني وزارة الدولة للتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، لتحل محل وزارة الدولة لشؤون المرأة التي أنشئت سابقاً في كانون الأول/ديسمبر 2016.
- .36 E/ESCWA/ECW/2017/1.
- .37 ESCWA, 2010.
- .38 E/ESCWA/SDD/2015/2، ص. 7.
- .39 المادة الفالئة من القانون رقم 30 لسنة 2018 بشأن تنظيم المجلس القومي للمرأة في مصر.
- .40 المادة الأولى من المرسوم الوزاري 2018/106 بشأن تسمية أعضاء لجنة إعداد خطة العمل الوطنية.
- .41 Karam, 2018.
- .42 Dixon, and others, 2018.

الفصل 2

- .43 E/ESCWA/EDID/2018/1، ص. 23.
- .44 E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5، ص. 10.
- .45 E/ESCWA/ECW/2011/3، ص. 9.
- .46 المرجع نفسه، ص. 12.
- .47 Inter-Parliamentary Union, 2019.
- .48 UNICEF and ICRW, 2017.
- .49 World Economic Forum, 2018.
- .50 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص. 1.
- .51 UNDP, 2019, p. 42.
- .52 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص. 1.
- .53 حسابات الإسكوا بالاستناد إلى UNFPA and the Yemeni Women's Union، 2015 وS/2019/280.
- .54 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص. 1.
- .55 UNHCR, 2018, p. 1.
- .56 E/ESCWA/EDID/2018/WP.5.
- .57 UN Women, 2018, p. 3.
- .58 المرجع نفسه، ص. 15.
- .59 المرجع نفسه، ص. 4.
- .60 E/ESCWA/OES/2015/WP.5؛ The World Bank, 2013؛ الإطار الإقليمي للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، 2018.
- .61 E/CN.6/2015/5.
- .62 E/ESCWA/ECW/2016/Technical Paper.3، ص. 15.
- .63 OCHA, 2018.
- .64 E/CN.6/2015/5.
- .65 OCHA, 2014.
- .66 الأونروا، 2018.
- .67 E/ESCWA/ECW/2016/Technical Paper.3، ص. 9-10.
- .68 Ortiz, and others, 2015.
- .69 جمهورية العراق، 2019.
- .70 The World Bank, 2018.
- .71 The Economist Intelligence Unit, 2013.
- .72 E/ESCWA/EDID/2017/TECHNICAL PAPER.2، p. iii.
- .73 E/ESCWA/SPDP/2019/CP.3، ص. 27. تعود البيانات إلى محافظة مادبا.
- .74 المرجع نفسه، ص. 15. تعود البيانات إلى محافظة المفرق.

الفصل 3

- .75 Rodin, 2014, p. 14.

- .76. يقر المؤلفون بأن الخصائص الخمس المتناولة تتطلب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالسياق. يتضمن هذا السياق أيضاً مدى تمكين الالية الوطنية المعنية بالمرأة من العمل. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات، توفر الخصائص الخمس دليلاً للآليات الوطنية المعنية بالمرأة لقياس منعتها والبناء على الفرص.
- .77. Rodin, 2014, p. 15
- .78. E/ESCWA/ECW/2019/TP.2
- .79. State of Palestine, 2017
- .80. Rodin, 2014, p. 32
- .81. UN Women, 2016
- .82. UNHCR, 2019
- .83. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2018.

الفصل 4

- .84. يعد هذا أمراً أساسياً بشكل خاص عند التعامل مع قضايا السلامة والأمن العامين: على سبيل المثال، التعامل مع وزارة الداخلية، والشرطة، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع (إذا ارتكب العنف من قبل القوات المسلحة)؛ وزارة التعليم (ضمان المدارس الآمنة والنقل الآمن إلى المدرسة حتى تتمكن الفتيات من مواصلة تعليمهن)؛ وزارة العدل (في ما يتعلق بوضع المرأة في السجون والمؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل)؛ وزارة الصحة (التعامل مع الضحايا وحالات العنف، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وما إلى ذلك).



تبحث الدراسة في كيفية بناء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية للمنعة لمواصلة عملها وإنجاز مهامها في ظل الاحتلال وأثناء الصراع وخلال الانتقال السياسي النظامي. وتحدّد مجموعة من خصائص المنعة ولا سيما الوعي، والتنوّع، والتكامل، والتنظيم الذاتي، والقدرة على التكيف، فتستخدمها كإطار لدراسة حالة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في أربعة بلدان عربية هي: الأردن، الذي يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين؛ ودولة فلسطين، التي تخضع للاحتلال؛ وتونس، التي مرت بمرحلة انتقالية سياسية نظامية؛ واليمن، المتأثر بالصراع. وبذلك تسلط الضوء على نماذج في الممارسات الجيدة أو الفريدة التي يمكن أن تستفيد منها بلدان عربية أخرى.

وتخلص الدراسة إلى أن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة العربية تتخذ باستمرار أشكالاً ووليات مختلفة لتبقي على فعاليتها في الظروف الصعبة. وهي تبين عن منعتها بطرق فريدة ومبتكرة، ومع ذلك، لا تستخدم أي آلية وطنية معنية بالمرأة في المنطقة الخصائص الخمس للمنعة في وقت واحد. وتدعو الدراسة جميع الآليات في المنطقة إلى وضع إطار للمنعة، خاصة في أوقات الاستقرار، لضمان قدرتها على مواجهة الصدمات والتحديات عند الحاجة.

